



جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

## النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون

تخصص: قانون اداري

إشراف الأستاذة:

د/حماني ساجية

إعداد الطالبان:

- رشام ثميلا

- عكاش ليندة

لجنة المناقشة

الأستاذ (ة) بوسعيدة دليلة.....رئيساً

الأستاذ (ة) حماني ساجية..... مشرفاً ومقرراً

الأستاذ (ة) حوت فيروز.....ممتحناً

السنة الجامعية: 2021/2020

## شكر وعرفان

قبل كل شيء، نسجد شكراً وحمداً لفضله عز وجل على إنجاز هذا العمل، وتكليل جهودنا بالتوفيق، والصلاة والسلام على خير النبيين وعلى أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وكل على من استقام على صراطه واستمسك بهدية إلى يوم الدين.

من منطلق قوله صلى الله عليه وسلم « من لو يشكر الناس، لو يشكر الله عز وجل. »

نتقدم بأخلص معاني الشكر والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة

" حماني ساجية " على تقبلها الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاتها السديدة

والقيمة وطول صبرها معنا أثناء فترة البحث، فقد كانت خير مرشدة ومعيونة فلك منا كل الشكر والعرفان وفائق التقدير والاحترام .

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل الأستاذة الكرام اللذين كانوا دعماً لنا طوال فترة

دراستنا في مرحلتي الليسانس والماستر، فتقبلوا منا أساتذتنا فائق التقدير والاحترام،

وأدامكم الله دوماً فرساناً للعلم

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عبأ تصحيح المذكرة ومناقشتها

كذلك نتوجه بالشكر إلى كل من قدم يد العون والمساعدة اللازمة سواء من قريب أو من

بعيد لإتمام هذا العمل.

# الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ وَمَنْ وَالَاهُ

أهدي ثمرة جهدي المتواضع :

- إلى أعز وأغلى ما عندي في الوجود، ينبوع الحنان الذي يرتوي  
منه قلبي إلى التي لن أنسى فضلها عليا ما حبيت أمي الحبيبة أطال الله في عمرها  
- إلى من شجعني ودرسنني وعلمني الحياة بعزة وشموخ،  
مثلي الأعلى أبي العزيز حفظه الله.  
\_ إلى أعز الناس إلى قلبي أخواتي و إخوتي حفظهم الله جميعا  
إلى صاحب القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من رافقني وما يزال يرافقني حتى  
الآن

- إلى كل صديقاتي وزميلاتي في الدراسة متمنية لهم النجاح

- إلى جميع الأساتذة الكرام

# الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ وَمَنْ وَالَاهُ

أهدي ثمرة جهدي إلي:

إلى ملاكي في الحياة..إلى معني الحب ومعني الحنان والتفاني..إلى بسمة الحياة وسر الوجود.. إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أُمي الحبيبة.

إلى سند ظهري وكان نعم العون طيلة مسيرة الدراسة، إلى الذي تحمل الشدائد في سبيل تدريسي ودفعني بثقة إلى تحقيق أحلامي أبي العزيز.

إلى إخوتي وأخواتي أعز الناس على قلبي وسندي في هذه الحياة، حفظكم الله وثبت خطاكم على النجاح.

إلى كل صديقاتي وزميلاتي في الدراسة متمنية لهم النجاح.

إلى كل من ساندني وساعدني ولم يبخل عليا بمد لي يد العون في هذا البحث ولو بكلمة طيبة، وإلى كل أساتذتي الكرام.

ثملاً

# مقدمة

## مقدمة

شكلت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر التغييرات المحددة لواقع مجتمع المعلومات التي حققت تحول نوعي في مجال البحث عن المعرفة والاستثمار فيها، وبالتالي الانتقال من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات التي باتت مورد اقتصادي جديد ورأس مال المؤسسة التي تنطلق وإياها نحو صناعة ميزتها التنافسية.

لقد أعاد هذا التطور التكنولوجي النظر وطرح أسئلة عميقة في مدى قدرة المرفق العام الحكومي الخاضع لقواعد القانون الإداري على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، ومدى قابليته لتغيير والتبديل مع الحفاظ على مبادئ تسيير المرافق العامة المتمثلة أساسا في الاستمرارية، الحرية، الحياد، المجانية، ومساواة المنتفعين أمام خدمات المرفق العام، وتجاوز تلك الأطر التقليدية القائمة على الرقابة والنقل البيروقراطي في التسيير، من هنا ظهرت الحاجة إلى التفكير في تغيير هذا الأسلوب في التسيير إلى أسلوب يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، والمتمثل في الإدارة الإلكترونية.

تعد الإدارة الإلكترونية حلقة جديدة في بناء تصور حديث لمفاهيم الخدمة العمومية، مما نتج عنه تحولا جوهريا في طرق تقديم الخدمات المختلفة للجمهور، في مرحلة اتسمت بشكل كبير معالم و منطلقات توحى بنهاية التعقيدات والمعوقات التي تعترض الخدمة العمومية.

إن موضوع المرفق العام الإلكتروني له أهمية بالغة، حيث انتقل المرفق العام من العمل بالإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، يعتبر من أهم التطورات التي تسعى الجزائر مواكبتها من خلال عصرنة الإدارات للالتحاق بالتحولات التكنولوجية المعلومات، وبالتالي تكمن أهمية دراستنا في معرفة درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة، و تهدف هذه الدراسة إلى:

- إزالة الغموض حول المرفق العام الإلكتروني.
  - التعرف على القطاعات التي عملت على تطبيق الإدارة الإلكترونية- قطاع العدالة وقطاع البلدية.
  - التعرف على مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة.
  - معرفة العوائق التي تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة.
- إن من بين أهم الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار موضوع النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني تكمن في الدوافع الذاتية والموضوعية والتي تتمثل في مايلي:
- كونه داخل تخصصنا وكونه حديث ونظرا لقلّة تناوله من قبل الطلبة.
  - تدعيما لمكتسباتنا العلمية القبلية في إطار التخصص موصولا بموضوع الدراسة، والاهتمام المتواصل بموضوع الإدارة الإلكترونية، والخصوصية التي يتمتع بها هذا الموضوع، فلا بد أن تكون لنا معرفة قانونية والذي بدوره سيعود بالنفع علينا من الناحية العملية .
  - البحث عن الضمانات التي تجسدها الإدارة الإلكترونية في ظل التغييرات التي فرضتها التوجهات العالمية الرامية إلى البعد الكلي للإدارة التقليدية وحلول محلها الإدارة الإلكترونية.
- باعتبار المرفق العام الإلكتروني يهدف إلى تحسين الخدمات العمومية وتقريبها إلى المواطن فإنه يمكن طرح الإشكالية الآتية: ما أثر الإدارة الإلكترونية في المرفق العام؟
- اعتمدنا في الإجابة على الإشكال المطروح على عدة مناهج نظرا لطبيعة الموضوع، حيث اتبعنا المنهج الوصفي من أجل جمع المعلومات و تنظيمها لتمكن من شرح وتفسير المفاهيم الأساسية، وإعطاء صورة واضحة حول أهم الأفكار، كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة من خلال التعرض إلى تطبيقات الإدارة الإلكترونية في المرفق العمومي-قطاعي العدالة والبلدية-.

تقتضي الإجابة على التساؤل المطروح التعرض إلى الإطار المفاهيمي للمرفق العام الإلكتروني (الفصل الأول).

كما تطرقنا تطبيقات المرفق العام الإلكتروني تطرقنا فيها إلى رقمنة قطاع العدالة في الجزائر كما يتم التعرض إلى رقمنة قطاع البلدية من خلال إبراز تجسيد مشروع رقمنة البلدية في الجزائر وآلياتها، (الفصل الثاني)



# الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمرفق العام

الإلكتروني

تعد الإدارة الإلكترونية من الأساليب المعاصرة التي تسعى لتحويل المؤسسات التقليدية إلى مؤسسات إلكترونية، تستخدم تكنولوجيا المعلومات في إنجاز جميع أعمالها، ومعاملاتها الإدارية باستخدام أحدث الأدوات والأساليب التقنية الإلكترونية الجديدة والمتطورة لإدارة المرفق العام في الدولة.

يعتبر المرفق العام من المفاهيم التي شغلت اهتمام المفكرين و الباحثين نظرا لارتباطه بالقطاعات الاستراتيجية التابعة للدولة، حيث توجد عدة قواعد قانونية عامة تحكم سير المرافق العامة أي كان نوعها فهي قواعد لازمة، لتحقيق الغرض المرجو منها على أفضل وجه.

تتركز هذه المبادئ في دوام سير مبدأ المرافق العامة بانتظام واطراد، مبدأ المساواة أمام المرافق العامة، مبدأ قابلية المرفق العام للتعديل والتغيير، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى مفهوم المرفق العام الإلكتروني في (المبحث الأول) ثم نقوم بدراسة المبادئ التي تحكم المرفق العام الإلكتروني (المبحث الثاني).

## المبحث الأول

### مفهوم المرفق العام الإلكتروني

يعتبر المرافق العام مظهراً من مظاهر تدخل الدولة لأداء الخدمات العامة الأساسية للجمهور، وعدت نظريته ركناً أساسياً في القانون الإداري على أساس النفع العام كغاية من غايات المرافق العامة.

بناء على ما سبق وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى تعريف المرفق العام الإلكتروني (المطلب الأول) ثم نقوم بدراسة خصائصه وعناصره في (المطلب الثاني)، وأخيراً سنقوم بتبيان أهم أهدافه (المطلب الثالث).

### المطلب الأول

#### تعريف المرفق العام الإلكتروني

تشير فكرة المرفق العام الكثير من الخلافات بين الكتاب وتعود أسباب الخلاف إلى عدم اتفاقهم على معيار واحد لتحديد معناه، فالمرفق العام كان ولا يزال نشاطاً تديره الدولة يتصف بالشمول والوضوح ومظهراً من مظاهر تدخل الدولة لأداء الخدمات العامة الأساسية للجمهور. لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المرفق العام الإلكتروني و قبل التطرق إليه يجب التطرق أولاً إلى المرفق العام التقليدي (الفرع الأول) ثم معنى المرفق العام الإلكتروني (الفرع الثاني).

#### الفرع الأول: المعنى التقليدي للمرفق العام الإلكتروني

اختلف الفقهاء في وضع تعريف المرفق العام كل حسب المعيار الذي يتبعه، حيث أنهم ذهبوا لاتجاهين الأول المعيار العضوي أو الشكلي في تعريف المرفق العام (أولاً)، ومنهم من

تبنى المعيار الموضوعي أو المادي في تعريف المرفق العام (ثانياً)، وآخرون قاموا بالتوفيق بينهما (ثالثاً).

### أولاً: المعيار العضوي أو الشكلي

المعنى العضوي ويفيد المنظمة التي تعمل على أداء الخدمات وإشباع الحاجات العامة ويتعلق هذا التعريف بالإدارة أو الجهاز الإداري<sup>(1)</sup>.

المدلول العضوي يبحث في الجهة القائمة على تقديم الخدمة ولذلك يعرف المرفق العام استناداً للمدلول العضوي بأنه الهيئة أو المنظمة أو الجهاز الذي يرتبط بالإدارة ارتباطاً عضوياً ويزاول النشاط المقصود بالمعنى السابق، فالوزارات المختلفة والمحافظات والبلديات وغيرها من الهيئات العامة التي تنشأها الدولة تباشر بنشاط يهدف إلى تحقيق الصالح العام، ورغم اعتماد القضاء لفترة وجيزة على المعيار العضوي في الاستقلال على المرفق العام، إلا أنه يتخلى عنه بسبب ظهور مرافق عامة لا ترتبط بالإدارة عضوياً، ولكنها تقوم بالنشاط الذي يستهدف تحقيق الصالح العام وإنما مصالح مالية أو تجارية بحتة، وفي ذات الوقت اعتراف القضاء الإداري بإمكانية تولي أشخاص القانون الخاص إدارة مرافق عامة وعن النشاط الذي يقوم بهدف تحقيق الصالح العام<sup>(2)</sup>.

ذهب أصحاب هذا الاتجاه لتعريف المرفق العام بأنه المنظمة أو الهيئة أو الجهة العامة التي تمارس بعمالها وأموالها النشاط ذا النفع العام، كما عرف بكونه " الهيئة أو الجهاز الإداري القائم بأداء النشاط المرفق العام، وعرف أيضاً بأنه " الهيئة أو المصلحة العامة التي تضطلع بالنشاط الهادف إلى تحقيق النفع العام".

(1) مازن ليلو راضي، الوسيط في القانون الإداري، طبيعة القانون الإداري، التنظيم الإداري، الضبط الإداري، المرفق العام

الوظيفة العامة، الأموال العامة، القرار الإداري، العقود الإدارية، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2013، ص130.

(2) محمد جمال مطلق الذبيات، الوجيز في القانون الإداري، ط1، الدار العلمية والدولية، للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر

والتوزيع، عمان، 2003، ص140.

مما تقدم نجد أن هذا الاتجاه اعتمد على الجانب العضوي لتعرف المرفق العام دون الجانب الموضوعي إذا اشترط أن تقوم هيئة أو منظمة بإدارة مرفق عام في حين يمكن لأشخاص القانون الخاص من أفراد عادين وشركات بإنشاء وإدارة مرفق عام<sup>(1)</sup>.

### ثانيا: المعيار الموضوعي أو المادي

يقصد بالمرفق العام وفقا لهذا المعيار " ذلك النشاط أو الوظيفة أو الخدمة التي تلبى حاجات عامة للمواطنين مثل التعليم العام والرعاية الصحية بغض النظر عن الهيئة أو الجهة المنظمة للنشاط والقائمة، فأنصار هذا المعيار يركزون على عنصر النشاط نفسه وما ينطوي عليه من نفع عام وإشباع حاجة عامة بغض النظر على طبيعة المؤسسة التي تقوم بالنشاط وفيما إذا كانت من أشخاص القانون العام أو من أشخاص القانون الخاص يخضع النشاط المرفقي لإشراف السلطة العامة وهيئتها.

من أهم التعاريف في هذا المجال يمكن ذكر تعريف ليون دوجي " leon Dugint " أن المرفق العام يمثل أي نشاط أو مهام يقوم فيه الحكام من أجل تحقيق التضامن الاجتماعي، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تدخل السلطة الحاكمة"، فالمرفق العام وفق لهذا المعيار يتمثل في ذلك النشاط الذي تقوم به الإدارة العامة سعيا لتحقيق الصالح العام وتوطيد التضامن الاجتماعي بين مختلف أفراد المجتمع<sup>(2)</sup>.

أما عن المحاولات الفقهية العربية مثلا الدكتور "وحيد رأفت" يعرف المرفق العام بأنه " الهيئات أو المشروعات التي تعمل باطراد وانتظام تحت إدارة الدولة أو احد الأشخاص الإدارية

(1) ليندة أونيسي، عبد الكريم ثافزنت، المبادئ الضابطة للمرفق العام الإلكتروني، مداخلة أقيمت في إطار الملتقى العالمي الدولي الموسوم بالنظام قانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع تحديثات آفاق ، كلية الحقوق والعلوم، جامعة عباس لعزوز، د س ن، ص04

(2) حكيمة جاب الله، تطبيقات الإدارة الإلكترونية للمرفق العام الإلكتروني في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي الموسوم بالنظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 26- 27 نوفمبر 2018 ، ص07.

الأخرى المباشرة أو تحت إدارتها العليا لسد حاجات الجمهور والقيام بأداء الخدمات العامة"، أما الدكتور **شحاتة** فيعرف المرفق العام بأنه " كل مشروع يستهدف الوفاء بحاجات ذات نفع عام، وتعجز المشروعات الفردية عن تحقيقه بقصد النفع العام- على وجه الخصوص فتتولاه الإدارة العامة وتديره إما بنفسها مباشرة أو تتعهد به إلى أفراد يديرونه تحت رقابتها<sup>(1)</sup>.

أيضا هو النشاط الذي تقوم به الأجهزة الإدارية أو المؤسسات العمومية الإدارية بهدف تحقيق المصلحة العامة فهو بصورة عامة كل نشاط يباشره شخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة، وهو تقريبا ما ذهب إليه الأستاذ "**أحمد محيو**" بقوله " كل نشاط يهدف لإشباع مصلحة عامة، فهو يختلف عن النشاط الخاص، فهذا الأخير يهدف إلى تحقيق الأرباح"<sup>(2)</sup> وعرفته الدكتورة "**سعاد الشرقاوي**" نشاط تمارسه جماعة عامة بهدف إشباع حاجة من الحاجات التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام" وعرفته محكمة العدل الأردنية " هو جماعة بلغت من الأهمية مبلغا يعفي تدخل الحكومة، لكي توفر للأفراد باستخدام وسائل قانون العام سواء كان الأفراد يستطيعون بوسائلهم الخاصة إشباع تلك الحاجة أولا أي أن العنصر الأساسي في المرفق العام هو ضرورة وجود خدمة عمومية يهدف المشرع إلى إدارتها من طرف الحكومة مباشرة أو بواسطة ملتزم تحت إشرافها<sup>(3)</sup>.

(1) نعيمة ماحي، الإدارة الإلكترونية وتأثيراتها على تسيير المرفق العام في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة

محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018، ص ص 39- 40.

(2) أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 430،

نقلا عن علي مختاري، المرفق العام الإلكتروني في الواقع والمأمور، مداخلة أقيمت في إطار الملتقى الدولي الموسوم بالنظام

القانوني للمرفق العام الإلكتروني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، د س ن، ص 04، نقلا عن أحمد محيو،

محاضرات في المؤسسات الإدارية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 430

(3) سعاد الشرقاوي، القانون الإداري، د ط، دار النهضة العربية، مطبوعات جامعة القاهرة، مصر، 1984، ص 102، نقلا عن

علي مختاري، المرجع نفسه، ص 04.

## ثالثا: الجمع بين المعيارين

إن غالبية الفقه والقضاء الإداريين ذهبوا إلى الجمع بين المعيارين السابقين، فعرفها المرفق العام وفقا لهذا المعيار المزدوج على أنه " كل النشاط تضطلع به الإدارة بنفسها أو بواسطة أفراد عاديين تحت إشرافها وتوجيهها بقصد إشباع الحاجات والخدمات العامة للجمهور"(1).

لقد وفق أصحاب هذا الاتجاه بين المعيارين وتلاقوا الانتقادات التي وجهت لهم بحيث عرفوا المرفق العام بأنه " كل نشاط الذي تضطلع به الإدارة بنفسها أو بواسطة أفراد عاديين تحت إشرافها وتوجيهها بقصد إشباع حاجة عامة للجمهور وعلى وجه منتظم ومفصل " وكذلك عرف بكونه مشروع يعمل باطراد وانتظام وإشراف رجال الحكومة بقصد أداء خدمة عامة للجمهور مع خضوعه لنظام قانوني معين، كما عرف أيضا بأنه " مشروع ذو نفع عام يهيمن عليه الحكم أي تتولى السلطة العامة إدارات مباشرة أو بطريقة غير مباشرة "(2).

يجمع هذا المعيار بين المعيارين السابقين وذلك من خلال تعريف المرفق العام بأنه " مشروع تتولى الإدارة لإشباع الحاجات العامة للأفراد غير مستهدفة بذلك سوى تحقيق النفع العام" فمن خلال هذه المعيار الذي جمع بين المعيارين من خلال الشخص القائم بتحقيق المصلحة العامة والنشاط المستهدف للتحقيق المصلحة العامة".

(1) نسرين شريقي وآخرون، القانون الإداري التنظيم الإداري والنشاط الإداري، د ط، دار بلقيس، الجزائر، 2014، ص 212- 213.

(2) ليندة أونيسي، عبد الكريم ثافزنت، المرجع السابق، ص03.

وهناك جانب من الفقه من إعتد في تعريفه للمرفق العام من خلال الدمج بين المعيارين وذلك من خلال اعتبار المرفق العام بأنه " مشروع نشأة الدولة وتشرف على إدارته وتنظيمه بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويهدف إلى تلبية حاجة عامة"<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: المعنى الحديث للمرفق العام الإلكتروني

المرفق العام الإلكتروني لا يختلف عن المرفق العام التقليدي، إلا في الوسيلة المستعملة في تقديم الخدمات للجمهور ويمكن إعطاء تعريفا له " كل نشاط يبشره شخص معنوي عمومي بهدف تحقيق خدمة عامة باستعمال وسائل إلكترونية حديثة ومتطورة بهدف تحقيق السرعة في الخدمات وضمان الشفافية والحكمة في تسيير المرفق العام".

يمكن تعريفه أيضا بأنه " تحول آليات عمل المرفق العمومي من الآليات التقليدية إلى أجهزة إلكترونية حديثة بهدف رفع الكفاءة والأداء وكسب الوقت والجهد وتحقيق الشفافية والحكمة في تسيير المرفق العام"<sup>(2)</sup>.

إن التطور الذي عرفه مفهوم المرفق العام يجد أساسه في التحول الذي عرفه مفهوم المصلحة العامة، هذا وقد ساهمت الظروف الاقتصادية والسياسية والصراعات الإيديولوجية في تطور مفهوم المرفق العام، ظهر في هذه الفترة إتجاه يدافع عن فكرة المرفق العام (الإلكتروني) الافتراضي الذي يعتبر أن كل نشاط يقدم خدمة عامة يعتبر مرفق عام، هذا التحول أدى لعزل العناصر المكونة للمفهوم التقليدي وذلك على ثلاثة مستويات.

- فصل النشاط المصلحة العامة عن المرفق العام خاصة مع انتشار الأنشطة الخاصة التي

تقدم المنفعة العامة.

(1) خير الدين فايز، "تطورات المرفق العام وتفويضاته في الجزائر"، مجلة السياسة العلمية، العدد 01، جامعة الجزائر 01 جوان 2020، ص 141.

(2) علي مختاري، المرجع السابق، ص 3-4.



- فصل نشاط المرفق العام عن الهيئات العامة، وإن وجود نشاط مرفق عام لا يعني بالضرورة إحداثه من قبل هيئة عامة.

- فصل نشاط المرفق العام عن القانون الإداري، أصبحت تابعة للقانون العام والخاص خاصة مع تزايد المرافق العامة الصناعية والتجارية<sup>(1)</sup>.

تعهد الدولة للإدارة العامة مهمة تلبية حاجات الأفراد عن طريق المرافق العامة وقيام ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات شكلت محركاً لإحداث تطوير وتحديث لطرق ووسائل تأدية نشاطها ومهامه اليومية، إذا أصبحت تقوم بإجراء المعاملات وتقديم الخدمات والقيام بتصرفاتها القانونية بواسطة الوسائل الإلكترونية.

ظهر مفهوم المرفق العام الإلكتروني للتعبير عن اعتماد المرفق على الوسائل الإلكترونية بغرض القيام بالنشاطات اليومية من أعمال سلبية تتمثل في إجراءات الضبط الإداري الإلكتروني وأعمال إيجابية بغرض إدارة وتسيير المرفق العام والتي تتمثل في إصدار القرارات الإدارية الإلكترونية وإبرام العقود الإدارية الإلكترونية، وفي هذا المقام نجد أن المرفق الإلكتروني لا يختلف عن المرفق التقليدي إلا من حيث وسائل إدارة وتقديم الخدمات المرفقية للمواطنين فلم يعد هناك حاجة للإجراءات العادية أو المعاملات الورقية في ظل الانتقال لإجراء كافة المعاملات الإدارية بالوسائل الإلكترونية وعبر الإنترنت، ودخول البريد الإلكتروني حيز الاتصالات التي تجري بين الفرد وهيئة الموظفين لتسهيل العمل<sup>(2)</sup>

(1) حكيمة جاب الله، المرجع السابق، ص ص 10-11.

(2) ليندة أونيسي، المرجع السابق، ص 05.

## المطلب الثاني

### خصائص وعناصر المرفق العام الإلكتروني

لعل اختلاف نمط الإدارة من الشكل التقليدي، إلى نموذج إدارة إلكترونية مبني أساساً على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال يجعل هذه الأخيرة تتسم بجملة من الخصائص حددت عند التطرق لمكاسب الإدارة الإلكترونية في جملة من الخصائص، وكذلك للمرفق العام عناصر وأركان يقوم عليها تميزه عن المشروعات الخاصة.

#### الفرع الأول: خصائص المرفق العام الإلكتروني

إذا كانت الإدارة في نمطها التقليدي تتسم بكونها تنظيمات جامدة لها مكان محدد تعمل في زمان محدد وتعتمد في الأول والأخير على الأوراق، فإن نموذج الإدارة الإلكترونية مبني أساساً على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتتميز بعدة خصائص أهمها سرعة الإنجاز (أولاً)، زيادة الإتقان (ثانياً)، تخفيض التكاليف (ثالثاً)، تحقيق الشفافية (رابعاً)، وتبسيط الإجراءات (خامساً).

#### أولاً: سرعة الإنجاز

لا شك أن في إنجاز المعاملات إلكترونياً لا يستغرق إلا دقائق، مما يؤخر الوقت الضائع في الانتقال إلى مقر الإدارة والبحث عن الموظف المختص وانتظار الدور وقيام الموظف بالتحقيق من توافر شروط الخدمة المطلوبة وإنجاز المهمة يدوياً<sup>(1)</sup>، تتميز الإدارة الإلكترونية بأنها الأسلوب الأكثر كفاءة وفعالية لتسيير العمل الافتراضي والقدرة على تحقيق

(1) بوعلام طوبال، وليد زرقان، "علاقة الإدارة الإلكترونية بالمبادئ العامة التي تحكم سير المرافق العمومية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الثاني، جوان 2020، جامعة سطيف 2، ص 463.

أعلى درجات السرعة في الأداء، والتي تتجسد بتوفير أي شئ وفي أي مكان وبأي طريقة داخل المنظمة<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: زيادة الإتقان

إن الإدارة الإلكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، والتغيير التنظيمي تمثل منعرجاً حاسماً في شكل المهام، والأنشطة الإدارية التقليدية، وتتطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات والدقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات<sup>(2)</sup>، والإنجاز الإلكتروني للخدمة عادة ما يكون أكثر دقة وإتقان من الإنجاز اليدوي، كما انه يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء عمله في نظام الإدارة من خلال إتباع أساليب مشابهة لأساليب التجارة الإلكترونية<sup>(3)</sup>.

أي أن الإدارة الإلكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، والتغيير التنظيمي تمثل منعرجاً حاسماً في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية، وتتطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات والدقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات<sup>(4)</sup>.

### ثالثاً: تخفيض التكاليف

إذا فقد شخص شهادة ميلاده، فإنه يلجأ إلى أقرب إدارة لمصلحة الأحوال المدنية لمحل إقامته ليحصل على البيان المطلوب، والذي بدوره قد يكون مفقوداً لأن السجل قد مُزق، أو فقد

(1) سمير عماري، "صعوبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي دراسة ميدانية لأراء عينة من الموظفين الإداريين"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017، ص74.

(2) فاطمة الزهراء عشير، المرافق العامة في ظل نظام الإدارة الإلكترونية- دراسة حالة- (مركز التكوين المهني والتمهين ماسرى)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2018/2019، ص20.

(3) صفوان المبيضين، الحكومة الإلكترونية نماذج ومتطلبات والتجارب الدولية، د ط، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2011 ص29.

(4) فاطمة الزهراء عشير، المرجع السابق، ص 20.

لأي سبب فما عليه سوى التوجه إلى دار حفظ العامة لاستخراج هذا البيان لكن في ظل نظام العمل بالحكومة الإلكترونية، فإنه لا تفقد هذه البيانات ويمكنه من محل إقامته تقديم الطلب والحصول على الشهادة التي يرغب بها، وبين مقارنة التكلفة بين في هذه الحالة والتكلفة في الحالة الأولى، عند استخراج الشهادة المطلوبة بشكل يدوي يتبين بالفعل أن شبكات الحكومة الإلكترونية والعمل بها والاستفادة من تطبيقاتها تؤدي خفض التكاليف (1).

#### رابعاً: تحقيق الشفافية

إن الشفافية الكاملة داخل المنظمات الإلكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، إذ تعتبر بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات المسؤولة عن مهام الخدمة العامة (2).

#### خامساً: تبسيط الإجراءات

إن توظيف تكنولوجيا المعلومات بشكل كامل في أداء الخدمة العمومية يؤدي إلى إمكانية المحاسبة على كل جزئيات تلك المهام والأنشطة، من خلال وجود النشر الإلكتروني لكل مراحل الخدمة إذ لا مجال لإخفاء المعلومات ولا فرصة للاستثمار في خدمة جهات معينة دون الأخرى (3).

(1) محمد أمين دنداني ، " جودة و أفاق الخدمة العمومية بالجزائر في ظل الحكومة الإلكترونية والنفالة " ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، د س ن، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص10.

(2) محمد عزوز الطيب، عامر سعودي ، تأثير الإدارة الإلكترونية على أداء وتحسين سير المرفق العام- دراسة حالة- مصلحة الوثائق البيومترية لبلدية مقرة ولاية المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016/2017، ص16.

(3) بسمة منوار، وهيبه مرزوق ، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية- دراسة حالة- بلدية مشدالة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2017/2018، ص 60.

## الفرع الثاني: عناصر المرفق العام الإلكتروني

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن هناك ثلاث عناصر يجب توفرها حتى يكتسب المشروع صفة المرفق العام ويعود العنصر الأول إلى الهدف الموكل إلى المرافق العامة الذي هو تحقيق المنفعة العامة (أولا) إرتباط المشروع بالإدارة (ثانيا) وإستخدام إمتيازات السلطة العامة (ثالثا).

## أولا: تحقيق المنفعة العامة

يعتبر الغرض من المرفق العام تحقيق المنفعة العامة لإشباع حاجات الأفراد أو تقديم خدمة عامة، وتلك الحاجات أو الخدمات قد تكون مادية مثل تزويد الأفراد بالمياه والكهرباء أو معنوية كتوفير الأمن والعدل للمواطنين<sup>(1)</sup>، يعد هذا العنصر من العناصر الأكثر إثارة للجدل من جانب الفقه.

إن تحقيق بعض المرافق العامة للربح لا يعني حتما فقدها صفة المرفق العام طالما أن هدفها الرئيسي ليس تحقيق الربح و إنما تحقيق النفع العام، كما أن تحصيل بعض المرافق لعوائد مالية لقاء تقديمها الخدمات إلى المواطنين، كما هو الحال بالنسبة لمرفق الكهرباء والقضاء لا يسعى لكسب عوائد مالية بقدر ما يعد وسيلة لتوزيع الأعباء العامة على كل المواطنين<sup>(2)</sup>.

من المهم القول أن هدف المنفعة العامة الذي اعترف القضاء الإداري به عنصرا من عناصر المرفق العام لا يمكن تحديده بدقة فهو هدف قابل للتطور<sup>(3)</sup>.

(1) مازن ليلو راضي، المرجع السابق، ص132

(2) عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، ط2، جسر النشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص12.

(3) مازن ليلو راضي، المرجع نفسه، ص133.

**ثانياً: إرتباط المشروع بالإدارة**

يقصد به أن الدولة هي التي تتولى إنشاء المرفق العام وتقرر إعتبار نشاط ما مرفقا عاما أي تقرر إخضاع هذا النشاط للمرافق العامة وإدارتها، وفقا للأساليب المتبعة في إدارة المرافق العامة<sup>(1)</sup>.

إذا أوكلت الإدارة إلى أحد الأشخاص المعنوية العامة بإدارة المرافق فإن هذا لا يعني تخليها عن ممارسة رقابتها وإشرافها عليه من حيث تحقيق للمصلحة العامة، وإشباع الحاجات العامة للأفراد ونفس الأمر الذي أصبحت الإدارة بيد هيئة خاصة بمقتضيات المصلحة العامة تقتضي النص على إخضاع هذه الهيئة الخاصة كاملة فلا نكون أمام مرفق عام<sup>(2)</sup>.

تتمتع الإدارة بصلاحيات إنشاء المرافق العامة، حيث تستطيع في ذات الوقت القيام بمشروعات خاصة، لذا يتعين الرجوع إلى قصد المشرع في كل حالة على حدى، فإذا كان المشرع صريحا في دلالاته على إدارة الدولة في إنشاء مرفق عام فلا تكون هناك إذا صعوبة في تحديد هوية المشروع ما إذا كان مشروعا عاما أو خاصا، إلا أنه يصبح متسما بالصعوبة إذا كان النص القانوني يتصف بالغموض وعدم الصراحة<sup>(3)</sup>.

**ثالثاً: وجود امتيازات السلطة العامة**

يُشترط لقيام المرافق العامة أن تتمتع الجهة المكلفة بإدارة المرافق العامة بامتيازات غير مألوفة في القانون الخاص تُلائم الطبيعة الخاصة للنظام القانوني الذي يحكم المرافق العامة.

(1) عماد الدين بوطيب، النظام القانوني للمرافق العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص 11.

(2) مازن ليلو راضي، المرجع السابق، ص 134.

(3) مصطفى باحو، عبد القادر عزيزي، المرفق العام ورهان تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2019، ص 12.

غير أن هذا الشرط مُختلف فيه من بين الفقهاء على إعتبار أن التطورات الاقتصادية وتشعب أنشطة الإدارة أفرزت إلى جانب المرافق العامة الإدارية مرافق عامة صناعية وتجارية تخضع في الجانب الأكبر من نشاطها إلى أحكام القانون الخاص كما أن خضوع المرفق للقانون العام هو مجرد نتيجة لثبوت الصفة العامة للمرفق<sup>(1)</sup>.

يخضع المرفق العام للسلطات العامة التشريعية والتنفيذية، وهذا ما يميزه عن المشروعات الخاصة، وتلك الخاصة تجعل المرافق العامة خاضعة في إدارتها للسلطة الحاكمة للدولة أو غيرها من الأشخاص الإدارية، بمعنى أن تكون الكلمة النهائية في الإدارة للمشرع و توجيهه وتنظيمه وتسييره للسلطة وتحديد نشاطه وقواعده، فهذه السلطات وحدها التي تستطيع إستعمال وسائل القانون العام، تضع الدولة التنظيم الخاص بالمرفق وتبين أقسامه وفروعه وتعيين موظفيه وتمارس الرقابة على النشاط وعلى الأشخاص<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث

#### أهداف المرفق العام الإلكتروني

تؤكد الدراسات المعاصرة على أن الفلسفة الرئيسية للإدارة الإلكترونية هي نظرتها إلى الإدارة كمصدر للخدمات، وإن كل من المواطن والشركات كزبائن أو كعملاء يرغبون في الاستفادة من هذه الخدمات، حيث تعمل الإدارة الإلكترونية على تحقيق إنتقال وتحول جذري من أساليب الإدارة التقليدية إلى العمل الإلكتروني، وعلى هذا الأساس فإن للإدارة الإلكترونية أهداف متعددة قريبة المدى (الفرع الأول) وبعيدة المدى (الفرع الثاني).

(1) مازن ليلو راضي، المرجع السابق، ص134.

(2) عماد الدين بوطيب، المرجع السابق، ص10.

## الفرع الأول: الأهداف قريبة المدى للمرفق العام الإلكتروني

تعمل الإدارة الإلكترونية على تحقيق الانتقال والتحول من الأساليب الإدارية التقليدية إلى العمل الإلكتروني لتجسيد مجموعة من الأهداف وذلك من خلال دقة البيانات وتلخيص الإجراءات الإدارية (أولاً) وترشيد الأيدي العاملة وتخفيض التكاليف (ثانياً) والتخلص من حدة البيروقراطية (ثالثاً).

## أولاً: دقة البيانات وتلخيص الإجراءات الإدارية

تعتبر إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة متوفرة في عدة جهات وبالتالي الثقة بصحة البيانات المتبادلة التي أعيد استخدامها ستكون مرتفعة والقلق من عدم دقة المعلومات أو عملية أخطاء الإدخال اليدوي ستتقلص، كما أن الأعمال الورقية وتعبئة البيانات يدوياً ستندم كماً وستندم الحاجة لتقديم نسخ من المستندات الورقية طالما أن الإمكانيات متاحة لتقديمها إلكترونياً<sup>(1)</sup>.

من خلال الإدارات التقليدية نحتاج للانتظار لساعات وربما لأيام، فيقدم الطالب وينتظر يوم أو يومين، أصبح في ظل الإدارة الإلكترونية، يستغرق دقائق يمكن خلالها لصاحب الطالب أن يحصل على المعلومات بنفسه، ومن دون الرجوع إلى الموظف قد يكون فترة عمله قد إنتهت في الوقت الذي يحتاج فيه احدهم إلى معلومة بشكل عاجل<sup>(2)</sup>.

(1) سوسن زهير المهدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص29.

(2) حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز للقطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 30.



**ثانياً: ترشيد الأيدي العاملة وتخفيف التكاليف**

إختيار الأفراد غير الفاعلين المحسوبين على المؤسسة، ويتعرضون لخسائر فادحة من جراء إستهلاك جزء كبير من خزانة المؤسسات في الرواتب التي تصرف لهم وربما يأخذون هؤلاء حوافز ومكافآت بشكل منتظم دون القيام بمهمة يقومون بها، مما يسبب إحباط للكثير من الموظفين الذين لا يحصلون على مميزات (1).

يحتاج إقامة نظام الإدارة الإلكترونية في البداية إلى إمكانيات مادية تتفق في شراء الأجهزة والمعدات وإعداد برامج تدريب العاملين، غير أن أداء الخدمات بالطريق الإلكتروني بعد ذلك تقل تكلفة عدد الموظفين المطلوبين للعمل في الإدارة، واختصار الإجراءات ومراحل العمل بالإضافة إلى التخفيف أو الإستغناء عن كميات الأوراق والأدوات (2).

**ثالثاً: التخلص من حدة البيروقراطية وتوفير الشفافية الإدارية**

انطلاقاً من الإدارة الإلكترونية هي مرادف لعمليات تبسيط الإجراءات الحكومية، وتسيير النظام البيروقراطي أمام المواطنين، من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل في إطار من النزاهة والشفافية.

لجأت العديد من الحكومات إلى تطبيق آلية الإدارة الإلكترونية للقضاء على فساد الأجهزة البيروقراطية الحكومية، ووضع حد للانحرافات والتجاوزات على مستوى منظمة الخدمة العمومية باعتبارها تمثل عوامل تعرقل الإصلاح التنظيمي ويجسد صورة من صور الفساد الإداري (3).

(1) حسين بن محمد الحسن، المرجع السابق، ص 21.

(2) ماجد راغب الحلو، الحكومة الإلكترونية والمرافق العامة، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، منظم المؤتمر، أكاديمية شرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، الإمارات العربية المتحدة، دبي، د س ن، ص 11.

(3) نها العمري، دور الإدارة الإلكترونية في سير المرفق العام، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2016، ص ص 15-16.

تتم الخدمات الإلكترونية على أربع وعشرون ساعة يوميا وخلال سبعة أيام أسبوعيا دون التدخل المباشر من قبل (موظفي) الموظف المعني شخصيا، فلا تبقى فرصة للابتزاز الوظيفي والبحث عن الحصول على رشاوى وعمولات غير شرعية طالما فرصة اللقاء المباشر ما بين مرسل الخدمة ومنتلقيها لم تتحقق وجها لوجه بل فقط من خلال العلاقة الإلكترونية (1).

توفر الثقافة في تقديم الخدمة العامة بحيث أن الواقع الجديد في تقديم الخدمة لمنفعتها من كافة أطراف المجتمع المعني يحول دون توفر فيها المحاباة والانهياز لصالح جهة أو طرف أو مجموعة أو فرد معين على حساب الآخرين وذلك بالسير وفق إرشادات وتعليمات محددة إلكترونيا لا يمكن التلاعب بها من قبل أي كان ولصالح أي كان (2).

### الفرع الثاني: الأهداف البعيدة للمرفق العام الإلكتروني

للمرفق العام الإلكتروني أهداف كثيرة حيث تقوم بتقديم وتبسيط الكثير من الأشياء ويمكن تحديدها من خلال تحسين أداء المنظمة (أولا)، والحد من التعقيدات الإدارية (ثانيا)، وتحسين عملية صنع القرار (ثالثا)، وتحسين العلاقات داخل المنظمة (رابعا)، وتغيير صورة المنظمات (خامسا).

### أولا: تحسين أداء المنظمة

تساعد الإدارة الإلكترونية على تحسين إجراءات تقديم الخدمات، مما يسهل الأعمال والمعاملات التي تقدم للزبائن ويحقق التواصل بين المنظمة وهؤلاء المتعاملين معها، حيث يمكن توفير وإتاحة البيانات والمعلومات أمامهم بشفافية تامة، تمكن الإدارة الإلكترونية من عرض نماذج وإجراءات تقديم خدماتها لجمهورها بصورة أفضل وتسيير حركة تعامل مع

(1) كمال النقيب، أهمية الحكومة الإلكترونية في ترشيد وتخفيف التكاليف الحكومية ودورها في معالجة الفساد المالي والإداري مداخلة أقيمت في إطار المؤتمر الموسوم بالحكومة الإلكترونية مع تحقيق الإدارة الرشيدة، العدد 127، عمان، 2010، ص 185.

(2) كمال النقيب، المرجع نفسه، ص 185.

العاملين بالمنظمة، كما لها فرصة فتح قنوات إتصال جديدة بين القائمين على إدارتها، مما يسهل أداء الأعمال والمعاملات ويزيل الكثير من المعوقات المتعلقة به<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: الحد من التعقيدات الإدارية

بعد التحول التكنولوجي الذي شهدته البشرية ظهرت بوادر ما يسمى بطريق المعلومات السري، وبفضله يمكن للشخص الذي يرغب في معلومات معينة أن يحصل عليها في زمن قياسي من خلال شبكات الانترنت وملحقاتها المتمثلة في كابلات الألياف البصرية والحواسيب. كل هذه الإمكانيات بما فيها طريق المعلومات السريع يستفيد منها القائمون على شبكات الإدارة الإلكترونية، وذلك بهدف التقليل من نسبة العراقيل الإدارية التي يمر بها القرار الإداري أو المعاملات الخاصة بالأفراد، وذلك من خلال تخفيف البيروقراطية واختصار مراحل انجاز المعاملات وعدد الدوائر المساهمة في إنجاز طلبات ومصالح الأفراد<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً: تحسين عملية صنع القرار

تعتمد الإدارة الإلكترونية على وجود قاعدة بيانات ومعلومات تساعد متخذي القرار على التخطيط واتخاذ القرارات الصحيحة، وبالتالي فإن أهمية الإدارة الإلكترونية تقاس بأهم المعلومات والتي تؤدي دوراً فعالاً في عملية صنع القرار على مستوى المنظمات<sup>(3)</sup>.

### رابعاً: تحسين العلاقات داخل المنظمة

تساعد الإدارة الإلكترونية في إعادة النظر في العلاقات الهرمية بين الهياكل الإدارية وذلك عبر إعادة انتشار الكفاءات والرفع من درجة التنسيق الأفقي والعمودي بين مختلف الوحدات الإدارية وذلك من خلال وضع بنوك للمعلومات الخاصة والمشاركة فيما بينها لتبادل

(1) نادية سلامي، "الإدارة الإلكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 20 عباس لغرور، خنشلة، 2015، ص192.

(2) محمد جباينة، متطلبات التحول من نمط الإدارة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية في الإدارات العمومية الجزائرية، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي الموسوم بمتطلبات إرساء حكومة الإلكترونية في الجزائر، دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 02، الجزائر، ما 2013، ص 05.

(3) وليد حسني، القيم الجديدة للاتصال العمومي في المرفق العام الإلكتروني، مداخلة أقيمت في المؤتمر الدولي الموسوم بالنظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، د س ن، ص14.

المعلومات بشكل سليم دون إتباع الإجراءات والقدرة على المعالجة والتخزين وكذا السرعة في التواصل والمرونة التي تستطيع الإدارة الإلكترونية تسهيل إمكانية تجاوز المعوقات المركزية في اتخاذ القرار<sup>(1)</sup>.

#### خامسا: تغير صورة المنظمات

تستخدم الإدارة التقليدية عدد كبير من العاملين وإنشاء مباني ضخمة وإستخدام هياكل تنظيمية معقدة، على خلاف الإدارة الإلكترونية التي تحتاج إلى أعمال قليلة دون التقييد بوجود مواقع جغرافية أو مباني ضخمة الحجم، وذلك لأن تقديم الخدمات يتم عن طريق عدد محدود من العاملين ذو كفاءة في استخدام تكنولوجيا المعلومات<sup>(2)</sup>.

كما يمكن أن تعمل الإدارة الإلكترونية على تحقيق جودة البيئة التنظيمية للمرفق العام وذلك من خلال:

- **بناء جودة الهيكل التنظيمي:** كونها تعمل على تعزيز التعاون والانسجام بين جميع أجزاء مكونات التنظيم من رؤوسين إداريين.
- **خلق جودة الثقافة التنظيمية:** إن توجيه المنظمات نحو خلق ثقافة تنظيمية على مستوى عالي من الانسجام، فتبني هذا النهج يحقق الشفافية والمساءلة، تحقيق الترابط وتوسيع المشاركة، اتساع المشاركة مع اتخاذ القرارات<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> رشاد خضير وحيد الدايني، أثر الإدارة الإلكترونية ودور تطوير الموارد البشرية في تحسين أداء المنظمة، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط عمان، الأردن، 2010، ص 19.

<sup>(2)</sup> إبراهيم عبد اللطيف الغوطي، متطلبات نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر الإدارة العليا في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص 33.

<sup>(3)</sup> وليد حسني، المرجع السابق، ص 15.

- **تميز العمليات الإدارية:** باعتبارها مدخلا فعالاً في تحقيق التميز الذي يؤدي حتماً إلى التأثير ويعني أن الاستثمار تكنولوجيا المعلومات، وتعدد المتنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة يؤدي إلى تخفيف التكاليف<sup>(1)</sup>.
- **مساهمتها في الرقابة :** إن الاستخدام الفعال الذي تقوم عليه الرقابة الإلكترونية تحقق استخدام فعالاً لأنظمة و شبكات المعلومات القائمة على الانترنت بكل ما يعنيه من فحص و تدقيق و متابعة و هو ما يؤمن تدفق مستمر للمعلومات و تحفيز العلاقات القائمة على الثقة بشكل يؤدي إلى تقليل الجهد الإداري<sup>(2)</sup>.

## المبحث الثاني

### مبادئ المرفق العام الإلكتروني

نظراً لإعتماد الأفراد على المرافق العامة في أداء الخدمات الحيوية أصبح من الواضح أن تقوم تلك المرافق على قواعد ومبادئ تضبط سيرها، وهذه الأخيرة تتعلق إما بضمان استمرار سير المرفق العام، وإما بمعاملة المنتفعين من خدمات المرفق للتغيير والتعديل وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة المتغيرة.

نلاحظ أن تلك المبادئ توضح المرفق العام بوضوح تام، وهي في جملتها لم يصغها المشرع في نصوص قانونية، وإنما اقتضتها طبيعة المعاملات، وأملها الهدف الذي تسعى إليه المرافق العامة، والاعتبارات العلمية والعدالة الاجتماعية قبل كل شيء.

وبناءً على ذلك سنتناول فيما يلي مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد

(1) وليد حسني، المرجع السابق، ص ص14-15.

(2) عبد الكريم عشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص31.

(المطلب الأول)، ومبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني (المطلب الثاني)، مبدأ قابلية المرفق العام للتغير (المطلب الثالث).

## المطلب الأول

### مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد

يؤدي المرفق العام خدمات أساسية للأفراد، يعتمدون عليها كحد كبير في تنظيم أمور حياتهم، فهو لا يتخذون احتياطات لتزويد أنفسهم بالكهرباء أو الماء أو تخزينها، اعتماداً على قيام مرفق الكهرباء والماء بتوصيلها إليهم، فإذا تعطلت هذه المرافق أو توقف سيرها ولو مؤقتاً نتج عن ذلك أضرار ومضايقات للجماهير.

ولذلك كان من أهم واجبات السلطة الإدارية أن تعمل على ضمان سير المرافق بانتظام واطراد، بحيث يجد المنتفع الخدمة المطلوبة متوفرة في الزمان والمكان المحدد لأدائها فيه وسوف نتطرق إلى قيمة المبدأ (الفرع الأول)، وتعريف المبدأ (الفرع الثاني)، أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ سير ودوام المرفق العام (الفرع الثالث).

### الفرع الأول: قيمة مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد

إن من المبادئ التي تحكم وتضبط سير المرفق العام ودوام سيره بصفة منتظمة ومطردة تحقيق للصالح العام الذي يرمي إلى توفير الحاجات الأساسية التي ينشأ المرفق العام لسدها بطريقة مستمرة ومنتظمة إلا في أيام العطل والقوة القاهرة<sup>(1)</sup>.

(1) ليندة أونيسي وعبد الكريم تافزنت، المرجع السابق، ص 03.

ابتدع هذا المبدأ القضاء الإداري الفرنسي لكي يكفل سير المرفق في أدائه لخدماته دون انقطاع، ويعتبر العلامة الفرنسية " رولان Roulan " فضل السلف في استخلاص هذا المبدأ من أحكام مجلس الدولة الفرنسي وتناوله بالشرح والتحليل<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: تعريف مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد

يقصد بمبدأ سير المرفق العام بانتظام وإجراء استمرارية المرافق العامة في أداء عملها بصورة منتظمة لإشباع الحاجات العامة للأفراد وذلك لكونها تقوم بأداء خدمات أساسية لهؤلاء الأفراد يتوقف عليها إلى حد كبير تنظيم شؤون حياتهم، ومن ثم فإن تعطل هذا المرفق يؤدي إلى إخلال واضطراب في حياة الجمهور<sup>(1)</sup>.

يترتب على مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد عدة نتائج هامة منها تحريم الإضراب، وتنظيم استقالة، ونظرية الظروف الطارئة ويتجلى تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على المبدأ أو تطويره إلى الأفضل من حيث سهولة أداء الرسوم اللازمة للانتفاع بخدمة المرفق واستمرار أداء المرفق ليلا ونهارا<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثالث: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ سير ودوام المرفق العام

يتجلى أثر تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على مبدأ دوام المرفق العام في تأكيد هذا المبدأ وتطويره إلى أفضل، من حيث سهولة أداء الرسوم اللازمة للانتفاع بخدمة المرفق واستمراره ليلا ونهارا، وسنبين ذلك من خلال التطبيق المحكم للمبدأ (أولا)، إنجاز المعاملات دون عناء (ثانيا)

(1) نعيمة ماضي، مرجع سابق، ص 49.

(2) ليندة أونيسي وعبد الكريم تافزنت، المرجع السابق، ص 05.

## أولاً: التطبيق المحكم لمبدأ سير ودوام المرفق العام

إن نظام الإدارة الإلكترونية من شأنه تأكيد وتطبيق أتم لمبدأ سير المرفق العام بالانتظام واطراد، إذ يستطيع الفرد الحصول على الخدمة المرفقية في أي وقت يشاء على مدار اليوم، دون إجازات أو عطل، ودون ارتباط بساعات العمل فيستطيع الدخول متى يشاء ليطلع على المعلومة الرسمية التي يسعى إليها لا من انتظار اليوم التالي لفتح المكاتب الإدارية وتواجد الموظفين<sup>(1)</sup>، بمعنى تجعل الإدارة الإلكترونية مبدأ دوام سير المرفق العام يتجه في التطبيق إلى أحكام حيث لا تحديد لمواعيد فتح أو غلق مكاتب الموظفين، وإنما يعمل على مدار ساعة ولا يتوقف إذا حدث عطل فني للتقنية اللازمة من خدماته، ولا ريب إن نظام الإدارة الإلكترونية سوف يقلل من خطورة إضراب الموظفين وتحملهم لمسؤوليتهم الجنائية والمدنية والتأديبية فيمكن للموظف من داخل بيئة وفي غير الأوقات الرسمية أن يؤدي خدماته الجمهور عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة التي يعمل بها، كما سيعمل على التقليل من العرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية، والذي يتولى الوظيفة دون استثناء شروطها القانونية، حيث يمكن كشف أمره من خلال قواعد والبيانات والمعلومات التي تزود بها الإدارات<sup>(2)</sup>.

وبالتالي نتوصل إلى أن العمل بأسلوب الإدارة الإلكترونية يساهم في تعزيز المرفق العام، من خلال إطلاق حزمة من تطبيقات الهواتف الذكية التي تتوفر فيها الخدمات المرفقية الخاصة بكل مؤسسة عامة على حدة مع إتاحة إمكانية الاستفادة من هذه الخدمات وتقديم المعاملات مباشرة عن طريق التطبيق<sup>(3)</sup>.

(1) فاكية سقني، "أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم سير المرفق العام"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد الثاني، مارس 2020، جامعة سطيف، ص 26.

(2) نوها العمري، المرجع السابق، ص 33.

(3) ليندة أونيسي وعبد الكريم ثافزنت، المرجع السابق، ص 06.



ويقف أمام هذا المبدأ عدة عقبات تعيق تحقيقه وكان للإدارة الإلكترونية الدور في التخفيف من حدتها ومن بين هذه العقبات الإضراب، الاستقلال الموظفين، الموظفين الفعليين الظروف الطارئة<sup>(1)</sup>، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

## 1. الإضراب:

يقصد بالإضراب توقف الموظفين عن القيام بأعمالهم ودون رغبة في إنهاء الخدمة بصورة جماعية متفق عليها بنية الضغط على الإدارة من خلال الاضطراب الذي يحدثه الإضراب، لتحقيق مصلحة خاصة، أو رفع ضرر يروونه واقعا عليهم، أو للاحتجاج على أمر من الأمور<sup>(2)</sup> ويعتبر الإضراب أخطر ما يهدد قاعدة سير المرفق العام بانتظام واطراد، التي تقدم خدمات حيوية للأفراد<sup>(3)</sup>.

وبالتالي فإن حالات إضراب الموظفين وامتناعهم عن القيام بعملهم سوف يقلل إلى حد كبير وذلك لكون نظام الإدارة الإلكترونية يعتمد أساسا على تقديم الخدمات بطريقة إلكترونية حيث يستطيع الفرد الحصول على الخدمات مباشرة ومن غير ارتباط بمكان أو زمان، ويتبين لنا أن اضطراب الموظفين وتقديم استقالات في ظل تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية يخفف من الارتباك الذي يمكن أن يطرأ على عملية تقديم الخدمات الإلكترونية<sup>(4)</sup>.

## 2. استقالة الموظفين:

تعني الاستقالة ترك الموظف وظيفته بحريته وبصفة نهائية، إلا أن حريته في الاستقالة ترد عليها بعض القيود المتعلقة بالسير المنتظم للمرافق العامة ذلك أنه إذا كان له الحق أن يستقيل من عمله بالمرفق العام، فإنه ليس من حقه أن يترك ويتخلى عن أداء مهامه فجأة، كما

(1) ليندة أونيسي وعبد الكريم تافزنت، المرجع السابق، ص 06.

(2) نسرين شرقي و آخرون، المرجع السابق، ص 222.

(3) عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، د ط، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 78.

(4) ليندة أونيسي، عبد الكريم تافزنت، المرجع نفسه، ص 64.

يشاء وبدون مراعاة الإجراءات القانونية<sup>(1)</sup>، ويكون ذلك بغرض المحافظة على حسن سير المرفق العام واستمرارية نشاطه بمعنى آخر إذا كان للموظف العام الحق في استقالته من وظيفته فإن ذلك ليس حقا مطلقا يقوم الموظف باستخدامه في أي وقت وبالكيفية التي يريدها، لذلك نظم القانون الأساسي للوظيفة العمومية الأول الصادر بموجب الأمر 66-133 المؤرخ في جوان 1966 مبدأ عاما مفاده أن الانقطاع عن العمل لا يتم بمجرد تقديم الاستقالة وإنما بقبول وموافقة الجهة التي لها سلطة التعيين<sup>(2)</sup>.

إلى جانب ذلك تؤدي الاستقالة الجماعية داخل المرفق العام إلى اختلال النظام الإداري لذلك تسعى الجهات الإدارية دوما إلى منع مثل هذه الإجراءات، ولكن الانتقال لنظام الإدارة الإلكترونية في المرفق العام، أدى لتقليل استقالة الموظفين لكون الخدمات قديم إلكترونيا للمنتفعين، ولعدم وجود اتصال مباشر بين الموظفين والأفراد<sup>(3)</sup>.

### 3. الموظف الفعلي:

يقصد بمصطلح الموظف الفعلي الشخص الذي عين تعيين معيب أو لم يصدر بتعيينه قرار إطلاقا<sup>(4)</sup>، وأصل كل ما يصدر عنه يعتبر باطلا لصدوره من غير مختص، لكن القضاء يعترف بتلك التصرفات و يعتبرها صحيحة بسبب الظروف و ذلك استناد لمبدأ ضرورة سير المرفق العام بالانتظام<sup>(5)</sup>.

(1) نسرين شريقي وآخرون، المرجع السابق، ص 223.

(2) ياسين حجاب، سناء رحمانى، أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام، مداخلة أقيمت في إطار المؤتمر الدولي الموسوم بالنظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني (واقع تحديات - آفاق)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 27/26 نوفمبر 2018، ص 08.

(3) ليندة أونيسي، عبد الكريم تافزنت، المرجع السابق، ص 07.

(4) خالد خليل الظاهر، القانون الإداري، النشاط الإداري، دون ذكر رقم الطبعة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 1997، ص 44.

(5) ليندة أونيسي، عبد الكريم تافزنت، المرجع نفسه، ص 07.

لقد وجد الموظف الفعلي نطاق واسع لتطبيقه في النظام الإداري التقليدي إلا أن هذا المجال يتقلص في ظل تطبيق الإدارة الإلكترونية والتقنيات التكنولوجية بالمرافق العامة، وبالتالي فإن قيام الموظف الفعلي في الظروف الاستثنائية مثل الزلازل والفيضانات من الصعب تصوره في ظل الإدارة الإلكترونية بخلل يمس النظام الإداري بكامله، فلا يدع مجالاً لتواجد الموظف الفعلي في تلك الحالة، أما بخصوص الموظف الفعلي في الظروف العادية فإن وجود قواعد وبيانات محكمة عن كل الموظفين، العمل على منع وحظر التصرف بصفة غير مفصل لها، نظراً لكون الأنظمة الأمنية التكنولوجية توفر دقة عالية في النظم الإداري وتتذر بوجود أي خلل أو دخيل على النظام العام للمؤسسة، أي أنه إذا كان قرار التعيين معيب ولم يصدر قرار تعيين شخص فلا يمكن ممارسة صلاحيات الموظف القانوني طالما لم يحقق الشروط المطلوبة للعمل ضمن النظام الإداري الإلكتروني<sup>(1)</sup>.

#### 4. الظروف الطارئة على عقود المرافق العامة:

الأصل في مجال التعاقد أن العقد شريعة المتعاقدين<sup>(2)</sup>، ولا يعرض المتعاقدين من التزاماتهم إلا في حالة القوة القاهرة، وهي الحادثة الغير المتوقعة التي لا يمكن دفعها، وهذه القاعدة لا يمكن العمل بها إطلاقاً في مجال العقود الإدارية لذا أنشاء القاضي الفرنسي نظرية سميت بنظرية الظروف الطارئة<sup>(3)</sup>.

إن قيام الظروف الطارئة في ظل الإدارة الإلكترونية بالمرفق العام يحدث تأثيرات سلبية على النظام الإداري الإلكتروني، ولكنها تكون أقل ضرر بالمقارنة مع النظام الإداري التقليدي، لأن حدوث زلازل أو حروب في منطقة معينة من الدولة لا يعني إنهيار النظام الإلكتروني بالكامل، وذلك يرجع لوجود مركز رئيسي للمعلومات الحكومية المحسوبة وفي حال تعطل

(1) ليندة أونيسي، عبد الكريم تافزنت، المرجع السابق، ص 07.

(2) أنظر المادة 106، من أمر رقم 75-58، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، ج ر، ع 78، الصادر في 30 سبتمبر 1975، معدل و متمم.

(3) ياسين حجاب، سناء رحمانى، المرجع السابق، ص 08.

النظام الإلكتروني في منظمة معينة بالدولة يمكن تداركه، ذلك في ظل وجود مركز معلومات رئيسية لدولة، كما أنه في بعض الأحيان نجد أن المواقع الإدارية الحكومية تعتمد على سيرفترات<sup>(1)</sup> ذات نطاق دولي أي أن هذه السيرفترات تقع خارج حدود الدولة ذاتها وهنا نلاحظ مدى تقلص الآثار السلبية التي مكن أن تتجم عن حدوث ظروف طارئة بالدولة<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: إنجاز المعاملات دون عناء

إن تأثير تطبيق الإدارة الإلكترونية على مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد هو خلاص الأفراد من الانتظار أمام مكاتب المواطنين لفترات طويلة، وهذا من شأنه أن يرحح الأفراد من عناء الوقوف من أجل الحصول على معلومة أو إنجاز معاملة، فكم مرة انتهى الدوام الرسمي قبل أن يصل الواقف في الصف إلى شباك الموظف، وهذا بدوره يؤدي إلى التخلص من البيروقراطية في العمل وذلك بما تشمله من بطء في الإجراءات وزيادة التكاليف<sup>(3)</sup> وقد طبقت ذلك الدوام بالفعل ولاية كاليفورنيا بأمريكا، حيث تتوافر الخدمات المرفقية ليلا ونهاراً، وعلى مدى أيام الأسبوع، ويتصل الأفراد بالمرافق عن طريق توفر أكشاك الإنترنت العامة أو من منازلهم.

كما بدأت الحكومات في مختلف دول العالم تعتمد على الوسائل الإلكترونية لتقديم الخدمات للجمهور وتلبية احتياجاته، وطلباتهم في الحصول الدائم على خدمات أحسن وأفضل، ومرونة وجودة عالية<sup>(4)</sup>

(1) السيرفترات: مفردتها السيرفر فهي عبارة عن أجهزة كمبيوتر بمكونات عالية القدرة، مهمته الرئيسية هي إدارة الموارد المعلوماتية المنفورة على الشبكة مثل أجهزة الحاسوب، والهواتف... الخ.

(2) ليندة أونيسي، عبد الكريم تافزنت، المرجع السابق، ص08

(3) ليندة أونيسي، عبد الكريم تافزنت، المرجع نفسه، ص08

(4) داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، د ط، منشآت المعارف، مصر، 2007، ص129.

## المطلب الثاني

### مبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني

يقصد بهذا المبدأ أن يقدم المرفق العام خدماته إلى من يطلبها من الأفراد بنفس الشروط والمقررة لتقديم الخدمة، دون تمييزها بينهم، ومعنى ذلك أن المرفق العام يجب أن يلتزم بالمساواة في التعامل مع المستخدمين له، بحيث يكونون مركز قانوني متماثل في الانتفاع بخدماته، وتحمل نفقات الانتفاع، بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من تفاوت لا يتعلق بشروط الانتفاع وسوف نعرض لما يربطه من أحكام في الفروع التالية حيث سنتطرق إلى الأساس القانوني للمبدأ (الفرع الأول)، ثم نطاقه (الفرع الثاني)، ثم المراد بالمساواة في تطبيقات المبدأ (الفرع الثالث)، ثم أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ المساواة أمام المرفق العام (الفرع الرابع)

#### الفرع الأول: الأساس القانوني لمبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني

يستمد مبدأ المساواة أمام المرفق العام أساسه القانوني من طبيعة المرفق ذاته<sup>(1)</sup> ومعنى ذلك أن المرفق لم يوجد إلا لسد حاجات جماعية عامة وتحقيق الصالح العام لهم بغير استثناء وفقا للقانون الذي أنشأ المرفق، ورتب للأفراد حقوق وواجبات من أجل تحقيق المساواة أمام المرفق<sup>(2)</sup> إذن المرفق العام اقتضت طبيعة وجوده أن يكون في خدمة المجتمع وأن يقدم خدماته لصالح الجميع، ولذلك كان من الطبيعي أن يتساوى أمامه الجميع دون تمييز بحسب الأصل أو اللغة أو الدين<sup>(3)</sup>.

كما أن مبدأ المساواة يستمد أساسه من الدساتير والمواثيق وإعلانات الحقوق التي تقتضي بمساواة الجميع أمام القانون ولا تمييز بين أحد منهم<sup>(4)</sup> كما نجد أن الدستور الجزائري قد تضمننا

(1) داود عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 129-130.

(2) ليندة أونيسي، عبد الكريم تافزنت، المرجع السابق، ص 09.

(3) داود عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص 130.

(4) مازن ليلو راضي، المرجع السابق، ص 150.

في محتواه على مبدأ المساواة حيث جاء دستور 1976<sup>(1)</sup> بموجب المادة 39 منه يؤكد أن المواطنين متساوون في حقوق والواجبات، وليفصل أكثر في هذا الشأن بأنه لا يعترف بأي تمييز قائم على الجنس أو العرق أو الحرفة، ولم يحد دستور 1989<sup>(2)</sup> من غير النصوص الرسمية في إقرار المبدأ بل تناوله بطريقة أكثر تفصيلا وهذا ما دلت عليه المادة.

ونصت عليه أيضا المادة 32 من التعديل الدستوري الأخير<sup>(3)</sup> " كل المواطنين سواسية أمام القانون"، ولا يمكن أن تتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، و الجنس والرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي".

بالإضافة إلى المادة 34 التي تنص على "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والموظفات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"<sup>(4)</sup>

وأكدت أيضا المادة 01/63 على مبدأ التساوي في الإلتحاق بالوظائف العامة والتي تنص على مايلي: " يتساوى جميع المواطنين في قلة المهام والوظائف في الدولة أية شروط أخرى غير الشروط التي حددها القانون"<sup>(5)</sup>.

(1) أمر رقم 76-97، مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976 ج ر، ع 94، الصادر في 24 نوفمبر 1976، معدل و متمم.

(2) مرسوم رئاسي رقم 89-18، مؤرخ في 28 فبراير 1989، يتعلق بنشر تعديل الدستور الموافق في إستفتاء 23 فبراير 1989، ج ر، ع 9، الصادر في 1 مارس 1989.

(3) مرسوم رئاسي رقم 251/20، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بالتعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020، ج ر، العدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.

(4) أنظر المادة 34، من المرسوم الرئاسي 251/20، السالف الذكر.

(5) أنظر المادة 63 من المرسوم الرئاسي 251/20، السالف الذكر

## الفرع الثاني: نطاق مبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني

يملك مبدأ المساواة أمام المرفق العام مجالات من بينها المجال الشخصي (أولاً)، والمجال الموضوعي (ثانياً).

## أولاً: النطاق الشخصي

لكل شخص تتوافر فيه الشروط التي تحددها القوانين والواقع، حق الانتفاع بمرافق الخدمات العامة، ولا يجوز قانوناً حرمانه من هذا الانتفاع لأسباب شخصية وإلا عد ذلك إخلالاً بمبدأ المساواة.

وكثيراً ما يتناول فقه القانون العام دراسة هذا المبدأ في إطار النظام القانوني الذي حكم المرافق لعامة، ويطلقون عليه مبدأ مساواة المنتفعين أمام المرافق العامة.

والواقع أن انعدام النظر في هذا المبدأ يدل على أنه يستخدم بالمعنى الضيق له دون أساس أو داع، ويقتضي التطبيق مع المعنى الصحيح للمبدأ، سريانه على المنتفعين بالفعل من خدماته وطالبي الانتفاع منها أي أن لمعنى الواسع للانتفاع يجسد التطبيق السليم للمبدأ<sup>(1)</sup>.

فإن جعل هذا المبدأ مقصور على المنتفعين من خدماته قد يستبعد طالبي الخدمة في حين أن الواقع يؤكد أن طالبي الانتفاع بخدمات المرفق العام هم الأكثر احتجاجاً بمبدأ المساواة والمناداة من غير الذين انتفعوا فعلاً بخدمات وانتهت مصلحتهم منه.

و منه النطاق الشخصي يرتبط بتطبيق المساواة على الأشخاص الذين يستوفون شروط الإنتفاع بالخدمة، وتتماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية<sup>(2)</sup>.

(1) داود عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 132.

(2) داود عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص 132.

**ثانياً: النطاق الموضوعي**

أما بالنسبة للموضوعية في نطاق المبدأ فتعني تقديم الخدمات بطريقة موضوعية لجميع المستحقين دون تمييز بسبب الاتجاهات السياسية أو الأصول العرقية أو العقائد الدينية أو التيارات السياسية، وهو ما يعرف بمبدأ حيادية المرفق العام<sup>(1)</sup>.

**الفرع الثالث: المراد بالمساواة في تطبيقات مبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني**

المساواة في الانتفاع بخدمات المرفق العام ليست مطلقة، ومن مقتضياتها أنها تتوفر شروط الانتفاع بخدمات المرفق فيما يطلبها، وان يتواجد الأفراد في المركز الذي يتطلبه القانون والقواعد الخاصة بتنظيم الانتفاع بخدمات المرفق ثم يكون لهم لحق بالمعاملة المتساوية سواء في الانتفاع بالخدمات أو في تحمل أعباء هذا الانتفاع<sup>(2)</sup>.

وبناء على ما سبق ذكره يمكن القول انه يرتبط بمبدأ المساواة مبدأ حيادية المرفق العام بقيام تشغيلها على أساس المصلحة العامة وجدوها دون اعتبار للاتجاهات السياسية أو المصالح الخاصة أو المحاباة<sup>(3)</sup>.

**الفرع الرابع: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ المساواة أمام المرفق العام**

يعلق المواطن آمال كبيرة على نظام الإدارة الإلكترونية في تحقيق مبدأ المساواة أمام المرفق العام بصورة عملية، وذلك بمنع أو التقليل من التمييز بين الأفراد على أساس العلاقات الشخصية أو علاقات القرابة والطائفيين والانتماء السياسي وغيرها من الأمور التي يسعها مبدأ حيادية المرفق العام<sup>(4)</sup>.

(1) داود عبد الرزاق الباز، المرجع السابق، ص 132-133

(2) مازن ليلو راضي، المرجع السابق، ص 151.

(3) مراد لمين، "أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام"، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، ع05، مارس 2019، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 59.

(4) أونيسي ليندة، المرجع السابق، ص 09



ويمكن القول أن التعامل الإلكتروني مع المرفق العام يحقق مايلي من المزايا أو الفوائد المتماثلة فيما يلي الإمام بالمعرفة والدارية الإلكترونية (أولاً)، حياد المرفق العام الإلكتروني (ثانياً)، مساعدة الدولة على كفاءة المساواة (ثالثاً)، ظهور تطبيقات جديدة للمساواة النسبية (رابعاً).

### أولاً: الإمام بالمعرفة والدارية الإلكترونية

على الرغم من أن الحاسب الآلي أو الكمبيوتر أصبح هو لغة العصر، وأن المصالح الحكومة والمدارس اكتظت بهذه الأجهزة، إلا أنه يلاحظ أن أغلب الأفراد لا يملكون هذا لجهاز، ومن ثم فلا يمكنهم الدخول إلى المواقع الإلكترونية عبر الشبكة الإنترنت للحصول على الخدمة المطلوبة<sup>(1)</sup>.

ومن ثم فإن نجاح نظام الإدارة الإلكترونية يعتمد بصفة أساسية على تحقيق المعرفة والدارية الإلكترونية، وعليه فيلزم على الجهات المختصة تنظيم دورات مجانية للحصول على هذه المعرفة، هذا بالإضافة إلى توفير الأجهزة الإلكترونية اللازمة بسعر مدعم.

وفي حالة تعذر توفير هذه الأجهزة فيمكن إنشاء وإقامة أماكن إلكترونية في كل وحدة محلية أو في أماكن عامة يستطيع الفرد الذي لا يملك جهاز كمبيوتر في بيته أن يحصل على الخدمة المطلوبة من خلال دخوله على المواقع الإلكترونية للجهة الإدارية المختصة.

هذا بالإضافة إلى أنه يجب على الجهات الإدارية تعلن عن موقعها الإلكتروني بصورة واضحة ودقيقة الإجراءات والخطوات اللازمة للحصول على الخدمة على أن تكون هذه الخطوات موجزة.

(1) لمياء خزار، الحكومة الإلكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، 2017-2018، ص 221.

كما يجب القيام بحملة دعائية واسعة النطاق و إعلام المواطنين بوجود الحكومة الإلكترونية وكيفية الاستفادة منها ومجالات هذه الاستفادة وكلما كانت آلية الحصول على الخدمة بسيطة منظمة كلما زادت نسبة نجاح نظامها، وذلك لان نجاح الحكومة الإلكترونية مرهون بمدى استفادة المواطنين منها، ولعل من أبرز عوائق هذه الاستفادة تفاوت الناس في المعارف الإلكترونية، إذ يختلف حتى أفراد الأسرة الواحدة في مدى قدرتهم على استخدام الكمبيوتر والدخول إلى شبكة المعلومات والتجول بين خيوطها ومواقعها<sup>(1)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن تكنولوجيا مواقع الواجهة الصوتية تسمح بدخول أو لتلك الذين لا يستخدمون الكمبيوتر إلى الإنترنت والاستفادة من نظام الحكومة الإلكترونية فيستطيع أي فرد الدخول إلى الإنترنت من خلال الهاتف، باستخدام خدمات الشبكة التي تعمل بواسطة الصوت<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: حياد المرفق العام الإلكتروني:

إن قيام المرفق العام بتقديم خدماته إلكترونياً من شأنه أن يجعل هناك عدم وجود تمييز بين الأفراد في الحصول على هذه الخدمات فكل من يستطيع التعامل مع الحاسوب يمكنه الحصول على الخدمة المطلوبة، حيث أن استخدام الإدارة الإلكترونية سوف يساعد من التخلص والقضاء على حالات الرشوة، فمن خلال هذا النظام سوف لا تكون هناك مواجهة مباشرة بين الفرد طلب الخدمة والموظف العام، ومن ثم لا يوجد لرشوة الموظف في هذا الشأن<sup>(3)</sup> ومن جهة أخرى يؤدي الحياد الإلكتروني إلى التغلب ولو بشكل مندرج على مشكلة الوساطة والمحسوبية الموجودة في الإدارات<sup>(4)</sup>.

(1) عشير فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص53.

(2) عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص93-94.

(3) أونيسي ليندة، المرجع السابق، ص9.

(4) داود عبد الرزاق، المرجع السابق، ص138.

## ثالثاً: مساعدة الدولة على كفاءة المساواة

إن المزايا المترتبة على الإدارة الإلكترونية شجعت الكثير من الدول على التخلي على نظامها التقليدي والتحول نحو عالم المعلوماتية الذي يعتمد على الوسائل الإلكترونية، لكن هذا التحول لم يتم دفعة واحدة، فقد واجهت تلك الدول الكثير من المشاكل أبرزها التخلف الإلكتروني وعدم إهتمام الأفراد بتلك الوسائل كجلب لهم للمزايا التي تتمتع بها<sup>(1)</sup>.

في سبيل تفعيل المساواة ينبغي أن تعمل الدولة على مساعدة الفقراء الذين لا يملكون جهاز حاسوب، أو لا يمكنهم استخدامه في الاستفادة بالخدمات المرفقية عن طريق توفير أماكن أو فروع أو أكشاك أو مراكز خدمة، في المناطق السكانية التي تتوافر بها خطوط الانترنت، وأجهزة الحاسوب لكي يستخدمها من لا يمتلك جهاز خاص به<sup>(2)</sup>.

وبالتالي فإن تطبيق الإدارة الإلكترونية يستلزم تدخل الدولة للقضاء على التخلف الإلكتروني وتوفير هذه الأجهزة في مؤسسات الدولة كافة، فضلاً على إنشاء أكشاك أو مقاهي خاصة بالإنترنت لتمكين الأفراد كافة من دون تمييز بين الذين يملكون تلك الوسائل من استعمالها وبذلك تتضمن الدولة تحقيق المساواة بين الأفراد جميعاً من دون تمييز بين الذين يملكون تلك الوسائل والذين لا يملون ولكي لا يكون إستعمالها حكراً فقط على الأغنياء<sup>(3)</sup>.

(1) أونيسي ليندة، المرجع السابق، ص 9.

(2) داود عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص 140-141.

(3) أونيسي ليندة، المرجع نفسه، ص 10.

## رابعاً: ظهور تطبيقات جديدة للمساواة النسبية:

إن الأثر المهم للإدارة الإلكترونية على مبدأ المساواة هو ما تقتضيه القواعد التنظيمية من شروط يتم بموجبه توفير خدمات الاتصال الإلكتروني، أهمها عدم التفرقة بين العملاء وتحدد رسوم الاستخدام التي يتطلبها إنشاء بوابات إلكترونية، حيث أن التطور الإداري يجب أن يشمل كافة إجراءات العمل الإداري وبدون تمييز بين الخدمات الجديدة التي تتوافر شبكة الانترنت، والخدمات التقليدية حتى لا يكون هناك فرد غير مشمول بتطوير وتسيير الخدمات الإلكترونية فإذا أبدت الإدارة مرونة في التعامل مع مستند إلكتروني فإن مقتضى مبدأ المساواة يفرض عليها تعميم هذه المرونة على المستندات العرقية التقليدية، ومع ذلك فإن الوسائل الإلكترونية في المعاملات الحكومية ستظل تشكل تهديدا مستمرا لمبدأ المساواة بين الأفراد أمام المرفق العام إلى أن تعمل الدولة على المعاملات الحكومية ستظل تشكل تهديدا مستمرا لمبدأ المساواة بين الأفراد أمام المرفق العام، إلى أن تعمل الدولة على الإبقاء على الطرق التقليدية في التعامل مع الإدارات بالتوازي مع القنوات الإلكترونية مع تشجيع هذه الأخيرة من خلال حوافز لا تخل بمبدأ المساواة<sup>(1)</sup>.

إن المساواة النسبية للانتفاع بالمرفق العام ستظهر لها بعض التطبيقات في ظل الحكومة الإلكترونية مثال ذلك ما تقدمه بعض الشركات من سحب على الجوائز لمن يستخدم الانترنت لمدة طويلة وإعفاء من يجيد استخدام التقنيات الإلكترونية من الرسوم أو منحه بعض المزايا دون أن يعد ذلك إخلال بالمساواة ، كما لا يتعارض مع مبدأ المساواة وضع رقم سري للانتفاع بخدمات المرفق، حيث غالبا ما يستلزم التعامل الإلكتروني إدخال كلمة السر، مادامت هذه الكلمة أو ذلك الاسم يتسم بالتجريد ولا يميز بين فئات طالب الخدمة<sup>(2)</sup>.

(1) داود عبد الرزاق الباز. المرجع السابق، ص142.

(2) أونيسي ليندة، المرجع السابق، ص10.

## المطلب الثالث

### مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير

إن المرافق العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة للأفراد وكانت هذه الحاجات متطورة ومتغيرة باستمرار<sup>(1)</sup>، إذن يجب أن يكون المرفق لديه دائماً القدرة على التكيف والتهيؤ مع التغيرات التي يقتضيها الصالح العام وتطور الحاجات الجماعية.

يفترض هذا المبدأ عدم وجود موانع قانونية من تنفيذ أو إجراء ذلك التغيير أو التبدل، ولا يؤثر في استعمال الإدارة لهذا الحق أي اعتبار آخر غير مراعاة المصلحة العامة.

إذن المصلحة تتغير مع مرور الزمن ، ومن ثم فإن النظام القانوني للمرفق لعام يجب أن يسمح له بإمكانية التطور حسب المستلزمات والاحتياجات التي تقتضيها المصلحة العامة، و من خلال ذلك نتطرق إلى تكيف مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير (الفرع الأول)، ثم أثر الإدارة الإلكترونية على تطبيق مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: تكيف مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير مع الظروف الجديدة

ومعناه المرفق العام يقع على عاتق القائمين على إدارته مهمة التكيف مع الظروف، بل من واجبهم أن يتنبأ بما يمكن أن يحدث في المستقبل وفقاً لعناصر التخطيط والاستعداد لمواجهة بالأساليب التي تحقق المنفعة العامة<sup>(2)</sup>

يعني هذا المبدأ حق التدخل في أي وقت لتعديل أو تغيير القواعد التي تحكم المرفق حيث تحقق المصلحة العامة على أكمل وجه، أيضاً إمكانية تدخل الإدارة لتعديل وتغيير في أساليب وطرق إدارة نشاط المرفق بغرض تلبية المصلحة لذا نجد أن المرافق العامة تعكف دوماً على

(1) مازن ليلو راضي، المرجع السابق، ص149.

(3) داود عبد الرزاق الباز، المرجع السابق، ص149

تحديث وتطوير أساليب تنظيم وتشغيل المرفق لتحقيق أعلى قدر من الفائدة للمنتفعين والموظفين ولتقديم خدمات للأفراد تتميز بكفاءة وفعالية عالية بأقل تكلفة ممكنة ومنسجمة مع متطلبات العصر التكنولوجي الحديث<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على تطبيق مبدأ قابلية المرفق العام للتغير مع الظروف الجديدة

بما أن المرفق العام يهدف بشكل أساسي لتلبية حاجات الأفراد المتطورة والمتجددة، فقد ظهر المرفق العام الإلكتروني كأهم ناتج عن هذا المبدأ أو انسج معه حتى لبي تطلعات الجمهور وحقق المأرب المرجوة منه، وبالتالي فقد كان تطوير وتحديث المرفق لإدارته بالأساليب الإلكترونية والتقنية تحقيق للصالح العام منبثقا من حق الإدارة في تعديل وتغيير القواعد والأساليب التي تحكم سير المرفق العام، كما يفترض هذا المبدأ أن تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرفق العام يسرى على جميع أساليب إدارته سواء تعلق الأمر بإدارة مباشرة من السلطة المركزية أو إدارة غير مباشرة يتولاها ملتزم بعقد الامتياز أو شركة اقتصاد المبدأ الحق للإدارة أن تطلب من أشخاص القانون الخاص المتعاقد معهم لأداء العمل الحكومي لها أن تطور وتدخل الوسائل الإلكترونية والعلمية في كيفية تقديم الخدمات وإلا أنهت عقودها بإرادة منفردة<sup>(2)</sup>.

ونشير أيضا إلى أن التحول إلى النظام الإلكتروني يحقق فاعلية كبيرة بالنسبة لحقوق المستفيدين من المرافق العامة أو المنتفعين بها وذلك لأنه ييسر سبل الحصول على هذه الحقوق بدقة عالية ورعة في الإنجاز، غير أن رعاية هذه الحقوق تتطلب المزيد من الوعي بنظم الإدارة الإلكترونية وتدعيم استخدامه بالنسبة لجميع الأفراد وذلك حتى يمكن إقامة المساواة بين الأفراد في الانتفاع بخدمات المرافق الإلكترونية<sup>(3)</sup>.

(1) أونيسي ليندة، المرجع السابق، ص 11.

(2) ليندة أونيسي، المرجع نفسه، ص 11.

(3) عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 97.

# الفصل الثاني

تطبيقات المرفق العام

الإلكتروني

يعيش العالم حاليا مرحلة متقدمة من مراحل المعرفة والتقدم العلمي السريع في شتى المجالات خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذلك كان من الضروري على دول العالم أن تتأقلم وتتكيف مع هذه التغيرات كي تحقق اندمجا فعالا في العصر الجديد، وعلى رأسها الجزائر التي سعت مؤخر إلى التأسيس لمقاربة جديدة تعتمد على تطوير منظومتها الإدارية من خلا لمحاولتها تحقيقا لأهداف المستقبلية، لذلك عمدت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة إلى رسم إستراتيجية مستقبلية تعتمد كل الاعتماد على تكوين الموارد البشرية من جهة، والاعتماد على مزايا العالم الإلكتروني من جهة أخرى.

على هذا الأساس عملت الجزائر في بداية تنفيذ هذه المقاربة إلى توسيع نطاق استخدام الإدارة الإلكترونية على كل القطاعات وبالخصوص الخدماتية منها، وعلى رأس هذه القطاعات قطاع العدالة، مصلحة الحالة المدنية في الجماعات المحلية القاعدية -البلدية-،الصفقات العمومية، التعاملات المصرفية، قطاع الاتصالات، التعليم، الضمان الاجتماعي... وغيرها من القطاعات، غير أن دراستنا تقتصر على قطاعين هامين وهما قطاع العدالة و الجماعات المحلية (البلدية)، وعلى أساس سيتم التطرق إلى رقمنة قطاع العدالة (المبحث الأول) ثم إلى رقمنة قطاع البلدية (المبحث الثاني).



## المبحث الأول

### رقمنة قطاع العدالة في الجزائر

يعتبر مرفق العدالة مرفقا ذو أهمية وطنية، فإن الدولة تسعى إلى تحقيق المساواة في تقديم الخدمة وإقامة دولة القانون، ومن أجل تقريب العدالة من المواطن وتحسين الخدمة العمومية في مرفق العدالة، فقد أضحى التوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات في قطاع العدالة من أجل الوصول إلى قطاع بأكبر فعالية وسرعة، وعليه سيتم التطرق إلى تطور قطاع العدالة الإلكترونية في (المطلب الأول) ثم إلى مظاهر الرقمنة في قطاع العدالة (المطلب الثاني).

### المطلب الأول

#### تطور رقمنة قطاع العدالة في الجزائر

بعد التغييرات العميقة التي مست قطاع العدالة في شقيها المتعلق بالعصرنة، بادرت وزارة العدل بعدة مشاريع تهدف أساسا إلى ترقية أداء مرفق القضاء، ومواكبة عملية التحول التكنولوجي، وتتمثل هذه المشاريع في إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة (الفرع الأول) واستحداث المديرية المركزية لعصرنة العدالة بوزارة العدل (الفرع الثاني) وضع أرضية مناسبة للولوج لعالم الإدارة الإلكترونية (الفرع الثالث)

#### الفرع الأول: إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة

تعتبر اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة الأرضية التي مهدت لمشروع رقمنة قطاع العدالة<sup>(1)</sup>، وقد تأسست هذه اللجنة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 19

(1) لمقدم عبد الغني، مدلل عبد الفتاح، الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، قطاع العدالة نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2017/2016، ص89.

أكتوبر 1999 المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة<sup>(1)</sup>، وحسب المادة 02/01 من هذا المرسوم مقر اللجنة هو الجزائر العاصمة وتحت سلطة رئيس الجمهورية<sup>(2)</sup>، ويعين هذا الأخير أعضاء اللجنة للاعتبار الشخصي بحكم كفا تهم والاهتمام الذي يولونه لسير المرفق العام لقطاع العدالة، و تتكفل هذه اللجنة على الخصوص بما يلي:

-تحلل وتقوم سير المرفق العام لقطاع العدالة

-تحدد شبكات التدخل الممكنة مع المحيط المؤسسي والاحتمالي، وتقوم بالرقابة الحاسوبية وتقتراح نتيجة لذلك كل التدابير الملائمة اللازمة.

-تقتراح جميع التدابير والتوصيات المفيدة لجعل العدالة أقرب إلى المواطنين، وجعل الأدوات القانونية ووسائل العمل أنجع، وجعل سير الجهات القضائية ومؤسسات السجون وكيفياته أخف وطأة<sup>(3)</sup>.

تطبيقا لتوصيات هذه اللجنة صدر المرسوم التنفيذي رقم 02-411 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، المتضمن إنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة ومتابعته<sup>(4)</sup>، حيث نصت المادة الأولى (01) منه على أنه: " تنشأ تحت سلطة وزير العدل حافظ الأختام، لجنة تنشيط إصلاح العدالة ومتابعته."

تحضر اللجنة التدابير المكونة لإصلاح العدالة، وتتولى متابعتها وتقوم بتقديم الأعمال المنجزة، وفي هذا الإطار تكلف اللجنة بما يأتي:

(1) مرسوم رئاسي رقم 99-234، مؤرخ في 19 أكتوبر سنة 1999، يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، ج ر، ع74، الصادر في 20 أكتوبر 1999.

(2) تنص المادة 02/01 من المرسوم الرئاسي 99-234، السالف الذكر على ما يلي: " يحدد مقر اللجنة بمدينة الجزائر، ويمكن أن تجتمع اللجنة بمبادرة من رئيسها في أي مكان آخر من التراب الوطني"

(3) أنظر المادة 05 من المرسوم الرئاسي 99-234، السالف الذكر.

(4) مرسوم تنفيذي رقم 02-411، مؤرخ في 26 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة ومتابعته، ج ر، ع80، الصادر في 04 ديسمبر 2002.

-تجنيد الخبرة الضرورية لإعداد الدراسات ووضع التدابير التنفيذية للإصلاح.

-تنظيم كل لقاء أو منتدى أو ندوة أو ملتقى يرتبط بموضوعها.

- القيام بكل الدراسات وإجراء كل العمليات التدقيقية أو التقييمية الضرورية لأداء مهمتها.

-القيام بصفة عامة بكل عمل ضروري لوضع تصورات وإعداد التدابير التنفيذية للإصلاح

العدالة.

### الفرع الثاني: استحداث المديرية المركزية لعصرنة العدالة بوزارة العدل

عملا بتوصيات اللجنة المنصبة لإصلاح العدالة السالفة الذكر، صدر المرسوم 04-

333 المؤرخ في 24 أكتوبر 2004 والمتضمن إعادة تنظيم وزارة العدل، والذي استحدث لأول

مرة مديرية جديدة سميت بمديرية عصرنة العدالة<sup>(1)</sup>، والتي أوكلت لها مهمة القيام بعصرنة

النظام القضائي من حيث تنظيمه وسيره الداخلي وعلاقاته مع المحيط الوطني والدولي، وتكلف

بهذه الصفة بما يلي:

-اقتراح الأعمال والوسائل الضرورية من أجل ترقية وتنظيم العدالة وعصرنتها ورقمنتها ومتابعة

انجاز ذلك.

-ضمان ضبط مقاييس الإجراءات والوثائق والمستندات الإلكترونية المستعملة في الجهات

القضائية.

-ضمان ترقية استعمال الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال<sup>(2)</sup>.

(1) مرسوم تنفيذي رقم 04-333، مؤرخ في 24 أكتوبر 2004، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل، ج ر، ع67، الصادر في 24 أكتوبر 2004.

(2) أنظر المادة 05 من المرسوم التنفيذي 04-333، السالف الذكر.

- تم إصدار قانون رقم 03-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، والذي يهدف إلى عصرنة سير قطاع العدالة من خلال:
- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.
  - إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة الإلكترونية
  - استخدام تقنية المحادثة عن بعد الإجراءات القضائية<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثالث: وضع أرضية مناسبة للتولج لعالم الإدارة الإلكترونية

جاء إصلاح العدالة في الجزائر بناء على إيجاد إستراتيجية مناسبة كحسن سير المرفق العام تمهيدا لعصرنة هذا القطاع، ومن بين هذه الاستراتيجيات انجاز أرضية أنترنت (أولا) وإنشاء موقع إلكتروني (ثانيا) وأخيرا إنشاء بوابة القانون (ثالثا).

#### أولا: انجاز أرضية أنترنت

تتم تزويد قطاع العدالة منذ سنة 2003 بممول ذو نوعية رفيعة، وهي الأرضية التي تسمح بإيواء وضمان تسيير ذاتي للاتصالات الإلكترونية وتعميم وصول المعلومة لكل موظفي العدالة من أجل تلبية الأهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية وكل المؤسسات المعنية<sup>(2)</sup>.

#### ثانيا: إنشاء موقع إلكتروني

تم إنشاء موقع [contact@mjustice.dz](mailto:contact@mjustice.dz) من أجل إعطاء معلومات قانونية لعامة الناس، أما محتوى الموقع فهو يتضمن معلومات حول تنظيم القطاع ومهامه وبرامجه ونشاطاته، كما يحتوي على معلومات قانونية عامة كما تم انجاز موقع (واب) للمجالس القضائية بين سنتي

(1) قانون رقم 03-15، مؤرخ في 01 فيفري 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، ج ر، ع06، الصادر في 10 فيفري سنة 2015.

(2) أمينة بواشري، سالم بركاهم، "الإصلاح الإداري بالجزائر (عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017)", المجلة العلمية، المجلد 06، ع11، جانفي 2018، جامعة الجزائر، ص212.

2006 و2009، حيث يتضمن هذا الموقع معلومات حول نشاطات هذه المجالس، كما تم وضع الشبكة الداخلية للوزارة في سنة 2016 والتي تساهم في تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الوزارة والمجالس القضائية<sup>(1)</sup>.

كما تم انجاز موقع (واب) للمؤسسات والهيئات القضائية التالية: المحكمة العليا، مجلس الدولة، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدائها، مركز البحوث القانونية والقضائية، كما تم الانتهاء من وضع الشبكة القطاعية لوزارة العدل

protailiuteret de ministère de la justice لتشكل قاعدة تحتية مادية للتوسيع في التطبيقات المعلوماتية وتبادلها بين مخلف مصالح الوزارة والمجالس القضائية عن طريق الأنترنت<sup>(2)</sup>، وقد حققت إحداث الشبكة القطاعية لوزارة العدل الأهداف التالية:

-التبادل الفوري والمؤمن للمعطيات عبر مختلف مصالح القطاع، لخدمة المواطن وتسهيل حصوله على المعلومات والخدمات في ظرف قياسي.

- الاطلاع على قواعد البيانات المنشأة من طرف قطاع العدالة

- القضاء على العزلة ببعض الجهات القضائية والمؤسسات العقابية، وتسهيل ظروف العمل بواسطة الاطلاع على فعالية الملتقيات المحلية والوطنية والدولية والاجتماعات والتكوين عن بعد<sup>(3)</sup>.

(1) المكي دراجي، راشدة موساوي، " دور الإدارة الإلكترونية في تطور الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، دراسة نموذجية قطاعي العدالة"، الداخلية والجماعات المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع17، جانفي 2018، جامعة حمه لخضر، الوادي، ص30.

(2) صبرينة بوبكر، حفيظة خماسية، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية، قطاع العدالة نموذجا"، مجلة الباحث في الحقوق والعلوم السياسية، ع02، 2019، ص221.

(3) الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر (الانجاز والتحدي)، دار القصة، الجزائر، 2008، ص ص178-179.

**ثالثا: إنشاء بوابة القانون**

تم إنشاء بوابة القانون أواخر شهر نوفمبر تهدف إلى تزويد المتخصصين في القانون بكل الوثائق المتعلقة بالتشريع والتنظيم والاجتهاد القضائي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية وذلك للتعريف بالقانون على المستوى الوطني والدولي<sup>(1)</sup>.

**المطلب الثاني****مظاهر رقمنة قطاع العدالة في الجزائر**

يمكننا الوقوف على رقمنة قطاع العدالة من خلال العديد من المظاهر، والمتمثلة في عدة إصلاحات وخدمات نوعية، كرسها القطاع بموجب نصوص وأخرى في شكل تطبيقات، ولكل منها أهداف مرجوة، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى تطوير الخدمة القضائية عن بعد (الفرع الأول) وتطوير آليات التسير الرقمية (الفرع الثاني).

**الفرع الأول: تطوير الخدمة القضائية عن بعد**

من متطلبات العدالة في المجتمع تأمين خدمة قضائية تقوم في أدائها على قواعد شفافة، وهذا يأتي من خلال تطوير آليات الأداء والاستغلال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة<sup>(2)</sup>، من خلال إنشاء المركز الوطني لصحيفة السوابق العدلية (أولا)، واستخراج شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الأنترنت (ثانيا)، وأخيرا آلية التصديق الإلكتروني للأخطاء الواردة في السجلات المدنية للجزائريين المولودين بالجزائر والمقيمين بالخارج (ثالثا).

(1) بويكر صبرينة، خمائية حفيفة، المرجع السابق، ص 221.

(2) سلمى مهوبي، إصلاح العدالة في الجزائر 1999-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص دولة ومؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015، ص 10.

## أولاً: إنشاء المركز الوطني لصحيفة السوابق العدلية

يعتبر هذا المشروع المرجعية الحقيقية لمفهوم عصرنة قطاع العدالة والتوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في نظر المواطنين، لأن الهدف الأساسي منه هو أداء خدمة متميزة وهامة ألا وهي تسليم صحيفة السوابق القضائية رقم 03 في ظروف تتسم بالسرعة والفعالية<sup>(1)</sup>، وذلك من أي محكمة من المحاكم عبر كامل التراب الوطني.

كما تم انجاز عدة تطبيقات من بين هذه التطبيقات التي تسمح للجزائريين المولودين بالخارج من مستخرج السوابق القضائية الخاصة بهم من أي جهة قضائية داخل التراب الوطني، وقد وضعت حيز التنفيذ في شهر نوفمبر 2005، وكذلك انجاز تطبيقات أخرى خلال سنة 2006، تضمن معالجة رد الاعتبار في الآجال المحددة، ومن أجل ضمان المزيد من الدقة والأمن جرى العمل على تدعيم هذه المراكز بأجهزة متطورة وأكثر حداثة<sup>(2)</sup>.

تجسيدا لبرامج عصرنة قطاع العدالة وأهدافه الرامية إلى تحسين خدمات مرفق القضاء شرعت وزارة العدل انطلاقا من 03 جانفي 2015 في وضع مكانزمات جديدة لاختيار الحلول التقنية المتعلقة بتمكين المواطنين الراغبين في سحب صحيفة السوابق القضائية رقم 03 وشهادة الجنسية عبر الأنترنت، وهذه العملية كمرحلة أولية تمت على مستوى مجالس نموذجية أربعة وهي تيبازة، سطيف، سيدي بلعباس، ورقلة، على أن تعمم فيما بعد عبر كافة الجهات القضائية<sup>(3)</sup>.

(1) عماد بوقلاش، عبد النور بنور، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة لعصرنة الإدارات العمومية في الجزائر، قطاع العدالة نموذجا"، المؤسسة، ع06، 2017، ص107.

(2) عفاف وحشي، أثر التسيير العمومي الحديث على كفاءة الإدارة العدلية، دراسة ميدانية بوزارة العدل الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2018/2017، ص 248.

(3) عماد بوقلاش، عبد النور بنور، المرجع نفسه، ص109.

### ثانيا: استخراج شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الأنترنت

يمكن لكل جزائري داخل الوطن وخارجه أن يطلب ويتلقى شهادة الجنسية الجزائرية الخاصة به عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل، وذلك بقيامه مرة واحدة بالخطوات الآتية:

-التقرب شخصيا من شباك أي محكمة عبر التراب الوطني، أو أي ممثلية دبلوماسية أو قنصلية بالخارج مرفقا بالوثائق التالية، بطاقة رسمية للهوية الوطنية، شهادة ميلاد المعني وأبيه وجده، ورقم الهاتف الشخصي.

-الاستلام من أمين الضبط مستندا ورقيا يتضمن اللقب والاسم الشخصيين اسم المستخدم وكلمة المرور الشخصية.

-تلقى المعني عبر هاتفه المحمول خلال ثماني وأربعين (48) ساعة الموالية، رسالة نصية قصيرة (sms) بها اسم المستخدم وكلمة مرور.

فور تلقي المعني اسم المستخدم وكلمة المرور يصبح بإمكانه الولوج إلى خدمة طلب وتلقي شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الأنترنت عبر موقع ال "واب" لوزارة العدل بإتباعه ما يلي: الدخول إلى عنوان الموقع وتحميل الجنسية بشكل PDF موقعة إلكترونيا وعليه كود بار قابل للطباعة والسحب<sup>(1)</sup>.

ثالثا:آلية التصديق الإلكتروني للأخطاء الواردة في السجلات المدنية للجزائريين المولودين بالجزائر والمقيمين بالخارج.

في إطار تعميم الاستفادة من الخدمات القضائية المتاحة للمواطنين بأرض الوطن، لتشمل أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، بادرت وزارة العدل بوضع حيز الخدمة آلية جديدة للتصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى

(1) فاتح مزيتي، "مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين"، مجلة بيليوفيليا للدراسات المكتبات والمعلومات، ع04، 31 ديسمبر، 2019، ص22.



القنصليات أو الممثلات الدبلوماسية، عبر بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل<sup>(1)</sup>، وذلك في إطار مواصلة تعميم استخدام تقنية الإمضاء الإلكتروني لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج، ويهدف تقريب الإدارة من المواطن والتخفيف من أعباء وتكاليف تنقل الجالية الجزائرية إلى داخل الوطن ومعالجة طلبات التصحيح في فترة زمنية قياسية، ويعد هذا الإجراء سرية البيانات الشخصية وذلك من خلال وضع بروتوكول حماية تمنع أي إمكانية للقرصنة أو التدخل الخارجي<sup>(2)</sup>.

يمر التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية بمراحل وتتمثل هذه الأخيرة فيما يلي:

### 1. تقديم طلب التصحيح

يقوم المعني بإيداع وثائق ملف التصحيح أو القيد على مستوى مكتب الحالة المدنية المخصص لهذا الغرض بالسفارة، القنصلية أو القنصلية العامة مع إعفائه من تقديم وثائق الحالة المدنية الموجودة بالسجل الآلي للحالة المدنية (وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية).

يتولى العون الدبلوماسي أو القنصلي مهمة التأكد من هوية صاحب الطلب ويتحقق من صحة البيانات المقدمة إليه من طرف هذا الأخير<sup>(3)</sup>.

### 2. الإرسال الإلكتروني لطلب التصحيح

يقوم العون الدبلوماسي أو القنصلي المكلف بتلقي طلبات التصحيح بالدخول على الخدمات الإلكترونية الخاصة بوزارة العدل <https://portail.mjjustice.dz> باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور اللذان يمنحان له مسبقا من طرف وزارة العدل<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> وزارة العدل، التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في السجلات القنصلية للحالة المدنية لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج، متاحة على الموقع، <https://www.mjjustice.dz/ar/>، تاريخ الاطلاع 07 جوان 2021 على الساعة 13:12.

<sup>(2)</sup> أمينة بواشري ، سالم بركاهم، المرجع السابق، ص ص228-229.

<sup>(3)</sup> فاتح مزيتي ، المرجع السابق، ص ص23-24.

<sup>(4)</sup> عبد الغاني لمقدم، عبد الفتاح مدلل، المرجع السابق، ص 100.

يقوم العون بالضغط على الزر الذي يسمح له باختيار النافذة الخاصة بهذه العملية، ويقوم للمرة الثانية بإدخال اسم المستخدم وكلمة مرور آخرين، للتمكن من الولوج إلى واجهة التطبيق الخاصة بالتصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين بالجزائر والمقيمين بالخارج التابعة لوزارة العدل، والتي أعدت لتشمل كافة البيانات الضرورية لعملية التصحيح وفق ما هو مقرر قانونا في هذا المجال، ثم يقوم العون بملء البيانات التي تظهر على واجهة التطبيق المذكور، والتي تتعلق أساسا بطلب أو القيد بمحتوى الطلب، كما يقوم بتحميل الوثائق المرفقة بالطلب بواسطة جهاز المسح الضوئي ومن خلال البيانات المدرجة في التطبيق المذكور، تحرر استمارة إشعار باستلام الطلب تتضمن اسم عون ويشهد فيها كل على ما تلقاه من طلب التصحيح، لترسل رفقة ملف التصحيح إلى المصالح المختصة بوزارة العدل بصفة آلية لتتلقى المصلحة المعنية على مستوى وزارة العدل والتي يشرف عليها قاض ملف التصحيح الإلكتروني، لتقوم بدورها بإرساله إلكترونيا إلى الجهة القضائية المختصة إقليميا<sup>(1)</sup>.

### 3. دراسة طلب التصحيح والفصل فيه

يتولى القاضي المكلف بالحالة المدنية على مستوى الجهة القضائية المختصة دراسة الطلب ومعالجته بتطبيق الملف القضائي، في الجزء الخاص بطلبات تصحيح الحالة المدنية، بعد أن يقوم وكيل الجمهورية إلتماساته المكتوبة حوله، ليتم إصدار أمر قضائي موقع إلكترونيا بشأن الطلب (يتضمن التصحيح أو القيد أو رفض الطلب)، ويرسل إلى وكيل الجمهورية بصفة آلية ليقوم بتنفيذه.

يقوم وكيل الجمهورية بإرسال الأمر الفاصل في طلب التصحيح أو القيد إلكترونيا إلى المصالح المعنية بوزارة العدل تتولى بدورها إرساله إلى الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية المختصة بتنفيذه، إذ يظهر بواجهة التطبيق الخاصة بالتصحيح على مستوى:

(1) فاتح مزيتي، المرجع السابق، ص 24.

-الممثلة القنصلية أو الدبلوماسية الممسوك على مستواها سجل الحالة المدنية محل إجراء التصحيح أو القيد.

-الممثلة القنصلية أو الدبلوماسية محل إيداع الطلب، ومن جهة أخرى يقوم وكيل الجمهورية بإرسال الأمر المتضمن التصحيح أو القيد بصفة آلية إلى المصالح المعنية بوزارة الشؤون الخارجية، لتتولى تنفيذه بالتأشير على السجلات المودعة على مستواها-الأصل الثاني من السجل-(1).

#### 4. تنفيذ أمر التصحيح

يتم عن طريق تأشير ضابط الحالة المدنية في الخارج بمضمون التصحيح على هامش العقد في سجل الحالة المدنية الموجودة على مستوى المركز الدبلوماسي او القنصلي، ويتم تبليغ الطرف المعني بالأمر الصادر تضمن التصحيح أو رفض الطلب(2).

وللإشارة فانه بإمكان المواطنين المقيمين بالجزائر الاستفادة أيضا من آلية التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية عن بعد، وذلك بالتقرب مرة واحدة أمام المحكمة لتسجيل أنفسهم، أما المسجلين في قاعدة المعطيات الوطنية الخاصة بصحيفة الجنسية والسوابق القضائية، فيمكنهم بنفس الحساب الاستفادة من هذه الخدمة.

كما يمكن أيضا الاستفادة من خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية أيضا من خلال التقرب إلى أي بلدية من بلديات الوطن دون الحاجة للتنقل إلى المحاكم المختصة إقليميا(3).

(1) عبد الغني لمقدم، عبد الفتاح مدلل ، المرجع السابق، ص100.

(2) أمينة بواشري ، بركاهم سالم ، المرجع السابق، صص229-230.

(3) عبد الغني لمقدم ، عبد الفتاح مدلل ، المرجع نفسه، ص101.

## الفرع الثاني: تطوير آليات التسيير الرقمية

سعت مديرية العصرية ومنذ تنصيبها سنة 2004 إلى تطوير آليات التسيير الرقمية، حيث أدخلت وزارة العدل على تسيير الموارد البشرية العديد من التطبيقات التي سهلت في تسيير القطاع بشريا، وعلى هذا الأساس سيتم دراسة نظام تسيير الموارد البشرية لموظفي العدالة (أولا) ثم نظام تسيير فئة مساعدي العدالة (ثانيا)، ثم نظام التسيير والمتابعة الآلية للمحبوسين (ثالثا)، ونظام تسيير الأوامر بالقبض (رابعا) وأخيرا نظام التسيير بواسطة الأرشيف الإلكتروني والمحادثة المرئية (خامسا).

## أولا: نظام تسيير الموارد البشرية لموظفي العدالة

يشكل نظام تسيير الموارد البشرية أداة لتطوير وعصرية أساليب تسيير المسار المهني للقضاة وسائل موظفي قطاع العدالة من أمناء ضبط وموظفي الأسلاك المشتركة، فهو يسمح بالانتقال من مرحلة الاعتماد على التوثيق والكتابة إلى مرحلة التسيير الآلي<sup>(1)</sup>.

في إطار مواصلة برنامج إصلاح وعصرية قطاع العدالة، ومن خلال الاستغلال الأمثل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، لاسيما في مجال الإدارة وتسيير الموارد البشرية قامت وزارة العدل بتجسيد مشروع البطاقة المهنية البيومترية، ولتجسيد هذا المشروع تم الاعتماد على حل متكامل يمكن من إنشاء بطاقة مؤمنة ذات شريحة تتيح تخزين البيانات البيومترية للمعني وكل المعلومات المتعلقة بمساره المهني مع التوقيع الإلكتروني لهذه المعطيات بواسطة الحلول التقنية (pki) الخاصة بوزارة العدل<sup>(2)</sup>.

(1) الطيب بلعيز، المرجع السابق، ص 185.

(2) فاتح مزيتي، المرجع السابق، ص 27.

وهذا ما جاء بموجب القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، إذ تنص المادة 04 منه على أنه: "يمكن أن تمهر الوثائق والمحركات القضائية بتوقيع الإلكتروني تكون صلته بالمحرر الأصلي مضمونة بواسطة وسيلة تحقق موثوقة"<sup>(1)</sup>.

وقد جاء القانون رقم 04-15 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين<sup>(2)</sup>، وقد سمح هاذين القانونيين باستعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في مجال القضاء.

استحدثت تطبيق خاصة باستغلال البطاقة البيومترية من طرف صاحبها، سمح بقراءة البيانات الواردة بها مع إمكانية تحسين وتحديث المعطيات المهنية عن بعد، وكذا استخراج كافة الشهادات والوثائق المتعلقة بالمسار المهني (شهادة العمل، كشف الراتب، كشف الراتب السنوي...) ممضاة إلكترونيا<sup>(3)</sup>.

### ثانيا: نظام تسيير فئة مساعدي العدالة

يتضمن هذا النظام قاعدة بيانات تجمع أهم المعلومات المتعلقة بمساعدي القضاء، بمختلف الأصناف، من خبراء ومحضرين قضائيين وموثقين ومحامين، ومحافظي البيع بالمزيدة، ومترجمين، ويسمح أيضا بالتحكيم في التعيينات وحركة التنقلات، وأماكن ممارسة العمل، والتحكيم في المتابعات التأديبية الجزائية عند الاقتضاء<sup>(4)</sup>.

(1) أنظر المادة 03 من القانون رقم 03/15، يتعلق بعصرنة العدالة، السالف الذكر.

(2) قانون رقم 04-15، مؤرخ في 01 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر، ع06، الصادر في 10 فبراير 2015.

(3) فاتح مزيتي، المرجع السابق، ص30.

(4) عماد بوقلاش، بنور عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص13.

## ثالثا: نظام التسيير والمتابعة الآلية للمحبوسين

يعتبر نظام التسيير والمتابعة الآلية لفئة المحبوسين أداة مهمة لرسم وتنفيذ سياسة فعالة في مجال إعادة إدماج نزلاء المؤسسات العقابية، فهو يسمح بالتحكم في تسيير ومتابعات وضعيات المساجين وتوزيعهم حسب درجة الخطورة الإجرامية، ويمكن من تحديد مسار كل محبوس بداية من أسباب وظروف حبسه وسلوكه أثناء فترة حبسه إلى غاية إطلاق سراحه، كما يساعد على التخطيط في انجاز مؤسسات عقابية جديدة لا تتماشى والمعايير المعتمدة عالميا، وقد عممت هذه التطبيقات على مستوى كل المؤسسات العقابية بعد تكوين 800 عوناً من مختلف المؤسسات العقابية حول استعمالها<sup>(1)</sup>.

اعتمد كذلك على نظام المراقبة الإلكترونية كآلية بديلة للحبس المؤقت والعقوبة السالبيه للحرية وبفضل هذا التقدم العملي والتكنولوجي أصبح من الممكن رصد المحكوم عليه في أي مكان يتواجد فيه عن طريق جهاز إلكتروني يسمى بالسوار الإلكتروني، ويعتبر هذا التدبير الجديد من أحد بدائل العقوبة السالبة للحرية التي لجأت إليها الجزائر بموجب القانون رقم 18-01 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-04 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين<sup>(2)</sup>، حيث عرفت المادة 150 مكرر الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بأنه: "إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية".

يتمثل الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في حمل الشخص المحكوم عليه طيلة المدة المذكورة في المادة 150 مكرر 01: "السوار الإلكتروني يسمح بمعرفة مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات"، وقد نظم القانون شروط وكيفيات استبدال العقوبة السالبة للحرية بالوضع تحت المراقبة الإلكترونية، ويشترط في هذه الحالة أن لا تتجاوز العقوبة مدة 03 سنوات أو العقوبة المتبقية لا تتجاوز هذه المدة، ولا يمكن

(1) فاتح مزيتي ، المرجع السابق، ص25.

(2) قانون رقم 18-01، مؤرخ في 30 جانفي 2018، يتعلق بتنظيم السجون، ج ر، ع05، الصادر في 30 جانفي 2018.

اتخاذ مقرر الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إلا بموافقة المحكوم عليه أو ممثله إذا كان قاصرا، وللاستفادة من نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية يجب توافر ما يلي:

- أن يكون الحكم نهائيا

- أن يثبت المعني مقر سكن أو إقامة ثابتة

- ألا يضر حمل السوار الإلكتروني بصحة المعني

- أن يسدد المعني مبالغ الغرامات المحكوم بها عليه<sup>(1)</sup>.

#### رابعا: نظام تسيير الأوامر بالقبض

هو نظام آلي تجمع فيه كل أوامر القبض الصادرة عبر كامل التراب الوطني، وكذا الإخطارات الخاصة بالكف عن البحث ويكفي إدخال اسم أي شخص ليعرف إن كان مطلوبا للعدالة أم لا، لاسيما في الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية وفي مقرات مؤسسات الأمن والدرك الوطني وغيرها من المراكز<sup>(2)</sup>.

#### خامسا: نظام التسيير بواسطة الأرشيف الإلكتروني والمحادثة المرئية

أصبح لقطاع العدالة أرشيف إلكتروني ونظام المحاكمة عن بعد وفق المحادثة المرئية:

(1) أنظر المواد 150 مكرر 01 ، مكرر 02، مكرر 03، من القانون 01/18، يتعلق بتنظيم السجون، السالف الذكر.

(2) محمد العيداني ، الإشكالات القانونية لاعتماد الحكومة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في الحقوق، تخصص القانون العام المعمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019، ص ص 61-62.

## 1. نظام التسيير الإلكتروني للوثائق

أصبح من الضروري اعتماد التكنولوجيات الحديثة والمتطورة للإعلام والاتصال في حفظ وتسيير الوثائق القضائية والإدارية مع تصنيفها وفهرستها وترتيبها وكذا توفير وسائل الحماية اللازمة لها، وتعد الإستراتيجية المعتمدة من طرف قطاع العدالة في هذا المجال جد فعالة في البحث على المعلومات واسترجاعها في وقت قياسي، مع المحافظة على جميع المواصفات الخاصة بها، فمع التزايد المستمر في حجم المعلومات ومخاطر تعرض الوثائق الورقية للضياع، التلف والفقدان، وكذا إشكالية وجوب توفير أماكن ومساحات كبيرة لتخزين الملفات الورقية، دعت الضرورة إلى استخدام نظام التسيير الإلكتروني للوثائق عن طريق تحويل الوثائق الورقية بجميع أصنافها إلى وثائق إلكترونية، أين يتم تخزينها بقاعدة المعطيات المركزية الخاصة بالأرشفة القضائية بصفة آلية<sup>(1)</sup>، وتهدف هذه الآلية إلى تحقيق مايلي:

- حماية الملفات والوثائق وتأمين المعلومات.

- السرعة في البحث والاسترجاع.

-الرفع من الأداء والتقليل من الأخطاء<sup>(2)</sup>.

## 2. استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية

باعتبار أن الشهادة محور أساسي يعتد بها لتبين وقائع القضية، وحتى لا يحتج الشهود ببعد المسافة وعدم الحضور، جاء عصنة العدالة لتقف على هذه المشاكل، حيث تناول القانون رقم 03-15 في فصله الرابع فكرة استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية، حيث تنص المادة 14 من نفس القانون على: "إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة، يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن

(1) فاتح مزيتي ، المرجع السابق، ص26.

(2) عماد بوقلاش ، عبد الحفيظ بنور، المرجع السابق، ص114.



بعد، مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية ووفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل.

يجب أن تضمن الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانته، يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات، وتدون التصريحات عامة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف وأمن الضبط<sup>(1)</sup>.

## المبحث الثاني

### رقمنة قطاع البلدية في الجزائر

تتم عملية رقمنة البلدية من خلال استخدام وسائل وتقنيات إلكترونية حديثة لرقمنة كل ما هو موجود على مستوى البلديات وإخضاعها للتسيير بطريقة آلية لتحقيق الشفافية والفعالية من جهة ولمواكبة التطور التكنولوجي من جهة أخرى، وقد جاءت عملية الرقمنة كتجسيد لمخطط عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية المتعلق بعصرنة الإدارة العمومية وتحويلها إلى إدارة إلكترونية والذي شرعت فيه الوزارة مع بداية عام 2017، وهذا كله للوصول لبلدية إلكترونية عصرية مزودة بأحدث التقنيات والأنظمة المعلوماتية خدمة للمواطن، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى تجسيد مشروع رقمنة البلدية في الجزائر (المطلب الأول) ثم إلى مختلف آلياتها (المطلب الثاني)

### المطلب الأول

#### تجسيد مشروع رقمنة البلدية في الجزائر

تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الجزائرية الهادف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وترقية الخدمات المقدمة للمواطنين، تم تجسيد العديد من المشاريع في مجال عصرنة المرفق العام،

(1) أنظر المادة 14، من القانون 03-15، السالف الذكر.

ومن بين هذه المشاريع مشروع رقمنة البلديات وتزويدها بوسائل تكنولوجية حديثة تهدف مجملها إلى تمكين المواطنين من استخراج الوثائق اللازمة بطريقة إلكترونية<sup>(1)</sup>.

يقصد بالرقمنة عملية استنساخ تمكن من تحويل شيء مادي إلى سلسلة من الأرقام بغرض تمثيله في ملفات معلوماتية مقروءة بواسطة الحاسوب، وهي كل عملية يتم بموجبها تحويل المعطيات إلى رموز ثنائية مفهومة من طرف الحاسوب باستعمال آلات المسح<sup>(2)</sup>، وذلك من خلال تمكينهم، بينما الإدارة الإلكترونية تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات في إنجاز العمليات الإدارية، وتقديم الخدمات الحكومية وإشراك المواطنين في عملية صنع القرارات وذلك من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني عبر بوابة واحدة.

بدأت مرحلة البلدية الإلكترونية في الجزائر من خلال الخدمات الإدارية العصرية والمتمثلة في الخدمات عن بعد التي تمكن المواطن عن الاحتكاك مع أي تصرف بيروقراطي وإبعاد التدخل البشري المباشر في أداء الخدمة العمومية، وذلك باعتماد التوقيع الإلكتروني عن بعد للوثائق الإدارية<sup>(3)</sup>.

(1) سمية يحيوي، "عصرنة المرفق العام في الجزائر، رقمنة البلدية نموذجا"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، تيارت، مجلد 06، ع01، 2020، جامعة ابن خلدون، ص45.

(2) نجوى حسناوي، "مشروع الوثائق الأرشيفية بمصلحة أرشيف بلدية برج منايل ولاية بومرداس"، مجلة علم المكتبات، 02، مجلد 05، ع01، د س ن، جامعة الجزائر، ص38.

(3) طاهر شليحي، ربيعة قرينعي، "الإدارة الإلكترونية ومدى مساهمته في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات، عرض مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، ع02، 2015، جامعة المسيلة ص187-196.

تجدر الإشارة إلى أنه بدأ العمل بمشروع البلدية الإلكترونية في 14 نوفمبر 2017 عبر ثلاث (03) بلديات نموذجية بالعاصمة بهدف القضاء على الوثائق الكلاسيكية وتعويضها بالوثائق البيومترية ليتوسع فيما بعد على باقي ولايات الوطن<sup>(1)</sup>.

تعتبر البلدية الإلكترونية عاملا مهما لتخفيف نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عند المسؤولين والعاملين، وذلك لأنها تهتم بتدفق المعلومات وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال، فإن البلدية الإلكترونية تعني انفتاح المواطنين فيما يتعلق بهيكل وظائف الجهاز البلدي والسياسات الاقتصادية السلمية للبلدية الإلكترونية، وللبلدية الإلكترونية فوائد اقتصادية وأخرى إدارية، وعليه سيتم التطرق إلى الفوائد الاقتصادية (الفرع الأول)، ثم إلى الفوائد الإدارية (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: الفوائد الاقتصادية للبلدية الإلكترونية

تحوز البلدية الإلكترونية عدة فوائد اقتصادية، من شأنها تعزيز المسائلة والمصادقية، وحشد وتأييد السياسات الاقتصادية السليمة، وتبرز هذه الفوائد الاقتصادية للبلدية الإلكترونية في النقاط الآتية:

- توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف التي تتعامل من خلال البلدية الإلكترونية مقارنة بالطريقة التقليدية.

- مساندة برامج التطوير الاقتصادي وذلك عن طريق تسهيل المعاملات بين القطاع العمومي في البلدية والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي للبلدية الإلكترونية.

(1) سماح كحل الراس، شوايدية منية، "دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الإلكترونية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، ع02، 2021، ص40.

-فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين البلدية الإلكترونية محليا، والحكومة الإلكترونية مركزيا، وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: الفوائد الإدارية للبلدية الإلكترونية

إلى جانب الفوائد الاقتصادية التي تتمتع بها البلدية الإلكترونية، تحوز أيضا على مجموعة من الفوائد الإدارية نذكر منها مايلي:

-تختصر البلدية الإلكترونية الهرم الإداري التسلسلي الذي عادة ما يتبع في الإدارة التقليدية.

-السرعة في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.

-تسمح بالتواصل مع الوصاية ومع أجهزة الرقابة المختلفة بسهولة<sup>(2)</sup>.

إن نجاح التوجه الجديد للبلدية -البلدية الإلكترونية- في الجزائر يستلزم توفر مجموعة من المتطلبات نوجزها فيما يلي:

-لابد من وجود نصوص قانونية تشترع أساليب العمل، إذ لايجوز نقل خدمة البلدية العادية إلى الفضاء الإلكتروني دون نصوص قانونية تنظمها، وفي هذا الإطار قام المشرع الجزائري في سنة 2016 بإنشاء السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني، لضمان التحقق من صلاحية شهادات التصديق الإلكتروني.

(1) عبد القادر موفق، "البلدية الإلكترونية كلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، ع01، بسكرة، 30 جوان 2015، جامعة محمد خيضر، ص177.

(2) مصطفى عبد اللطيف، لزهارى زواويد، نفيسة حجاج، "البلدية الإلكترونية أداة لتجويد الخدمة ورؤية مستقبلية واعدة، تجربة بلدية دبي وإمكانية الاستفادة منها"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد02، ع01، جوان 2018، جامعة خنشلة، ص127.

- يجب إخضاع موظفي الجماعات المحلية لعملية تدريب وتأهيل في مجال تكنولوجيا المعلومات.

- يتوجب على البلديات أن تأخذ بعين الاعتبار متطلبات العمل في البيئة الإلكترونية، وذلك بإعادة هيكلة إدارتها حتى تكون أكثر فعالية وأسرع استجابة<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني

### آليات تجسيد مشروع رقمنة البلدية في الجزائر

تعتبر البلدية الإلكترونية نمط متطور وجديد من الإدارة، يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية والمالية وتحسين الخدمات والأعمال التي تقدمها البلديات للمواطنين من جهة، ومختلف جهات الوصاية والرقابة من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس سيتم التعرض إلى آليات تجسيد مشروع رقمنة البلدية في الجزائر من خلال رقمنة سجل الحالة المدنية (الفرع الأول) ثم إلى رقمنة الوثائق البيومترية (الفرع الثاني).

#### الفرع الأول: رقمنة سجل الحالة المدنية

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتسخير عدة عوامل أساسية لتسهيل تطبيق الإدارة الإلكترونية، موجهة أساسا نحو تحقيق أفضل الخدمات للمواطن وتزويد الإدارة بوسائل تسيير حديثة، تمكنها من أداء مهامها في أحسن الظروف من جهة أخرى، حيث يسمح مشروع البلدية الإلكترونية للمواطن سحب جميع وثائق الحالة المدنية بواسطة الإعلام الآلي وفي منزله أو في أي مكان دون التنقل إلى البلدية<sup>(2)</sup>، حيث يتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية

(1) سماح كحل الراس، منية شوايدية، المرجع السابق، ص141.

(2) أحمد بن زيان، عبد العالي حاحة، "عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، ع03، 2017/2018، ص199.

من عرض النسخ الإلكترونية لوثائق عقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطنين، ليتمكن من حفظها أو طباعتها وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل والسفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية<sup>(1)</sup>.

### أولا: تأسيس السجل الوطني للحالة المدنية

يضم السجل الحالي المدنية عقود الحالة المدنية الرقمية للمواليد والوفيات والزواج لكل بلديات الوطن، وهي عقود مسموحة ومحجوزة إنشاء من سجلات الحالة المدنية للبلديات وترسل إلى مصلحة السجل الآلي الوطني للحالة المدنية بوزارة الداخلية عبر الأنظمة المعلوماتية والشبكات والتي وضعت لهذا الغرض<sup>(2)</sup>.

يعتبر السجل الآلي للحالة المدنية من أهم الإجراءات التي انتهجتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار مسعاها لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية وعصرنة وتطوير كافة الخدمات الإدارية المحلية المقدمة من طرف الجماعات الإقليمية وإدارتها العمومية ففي تعليمة وزارية لوزير الداخلية والجماعات المحلية، أكد السيد الوزير الأول أنه في إطار تجسيد برنامج عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية المتعلق بتخفيض الإجراءات الإدارية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وعصرنة الإدارة المركزية والجماعات الإقليمية، ونظرا لما يعانيه المواطنون من مشاكل وأعباء التنقل لمكان الميلاد لاستخراج وثائق الحالة المدنية التي تخصصهم على أساس السجلات<sup>(3)</sup>.

(1) عبد اللطيف والي، المرفق العام الإلكتروني لخدمة عمومية فعالة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12، ع02، 2019، ص42.

(2) عبد الجليل طواهر، يامنة قوارح، "دور عصرنة الخدمة العمومية في تحسين أداء المورد البشري بقطاع الجماعات المحلية"، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 01، ع02، ديسمبر 2020، ص190 .

(3) سمية بهلول، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018/2017، ص265.

## ثانيا: أهداف إنشاء السجل الوطني الإلكتروني للحالة المدنية

في إطار تجسيد برنامج عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المتعلقة بتخفيف الإجراءات الإدارية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وعصرنة الإدارة المركزية والجماعات الإقليمية، ونظرا لما يعانيه المواطنين من المشاكل وأعباء التنقل إلى مكان الميلاد لاستخراج وثائق الحالة المدنية التي تخصهم على أساس السجلات، فإنه يتبين من الضروري إنشاء السجل الوطني الأتوماتيكي للحالة المدنية، وقد اعتمدت هذه العملية كأحد أهم الأولويات المعنية بالعصرنة لأنها ترمي إلى تجسيد عدة مهام أساسية نذكر منها ما يلي:

- التحسين الأكيد لنوعية العلاقة بين الإدارة والمواطنين عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم.
- ضمان تقريب الإدارة من المواطنين عن طريق فتح ملحقات إدارية جديدة للحالة المدنية بالبلديات وربطها بواسطة الألياف البصرية مع مقر البلدية المركزية<sup>(1)</sup>.
- المعالجة النهائية للمشاكل التي يعيشها المواطنون نتيجة إجبارهم على التنقل إلى أماكن ميلادهم لاستخراج شهادات الميلاد التي تخصهم على أساس سجلات الحالة المدنية والشرع في إصدار مستخرجات عقود الميلاد بواسطة الإعلام الآلي في أي بلدية من التراب الوطني<sup>(2)</sup>.
- وضع برمجيات على مستوى كل البلديات للتبليغ عن الأخطاء المحتملة في شهادات الميلاد للمواطنين، والتي تعالج عن طريق مقارنة الصور المسموحة ضوئيا للشهادات المعنية المخزنة بالقاعدة المركزية.

<sup>(1)</sup>رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتقنية المحلية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018/2017، ص213.

<sup>(2)</sup>سمية بهلول، المرجع السابق، ص265.

-إنشاء مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيا الإعلام والاتصال كنقطة اتصال لبحث التطور وتدعيم نشاطات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة (cdia)، ومركز الإعلام العلمي والتقني (cerist)، ومركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية (crstdla)<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: رقمنة الوثائق البيومترية

تعتبر هذه المصلحة الجديدة التي تم استحداثها منذ عام 2016 هي المصلحة الأكثر تطبيقا للتكنولوجيات الإلكترونية، فأغلب الإجراءات والمهام داخل المصلحة تتم بالدرجة الأولى باستعمال الأدوات بالأجهزة الإلكترونية الاتصالية، حيث تحتوي هذه المصلحة على الشباك الإلكتروني للوثائق البيومترية<sup>(2)</sup>.

حرصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على وضع كل المعلومات وإتاحتها للمواطنين من خلال مراجعة جميع المحتويات موقعها الإلكتروني، وتحديات جميع فروعها بما في ذلك تلك المتعلقة بالخدمة العمومية، وكذا إنشاء وحدات إضافية لتقديم الخدمات عبر الأنترنت، ومن ثم التخفيف من الإجراءات التي تثقل كاهل المواطنين وتسهيل مساعيه اليومية<sup>(3)</sup>.

يرتكز عمل الشباك الإلكتروني للوثائق الإلكترونية على استقبال طلبات مختلف الوثائق البيومترية وتسجيلها بصفة آلية في قاعدة معطيات مركزية، وهذا باستغلال الربط المباشر مع قاعدة معطيات الوثائق البيومترية الوطنية، وكذا السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

<sup>(1)</sup> سعيدة عزوز، نسيمه مقل، "عصرنة المرفق العمومية في الجزائر، الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجا"، المجلة الجزائرية العمالية العامة، ع08، ديسمبر 2018، ص152.

<sup>(2)</sup> رضوان شفيرات، علي بوعبد الله، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية، دراسة حالة بلدية الشفة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018/2017، ص85.

<sup>(3)</sup> سماح كحل الراس، منية شوايدية، المرجع السابق، ص245.



كما يركز الشباك الإلكتروني البيومترية في عمله على مقاطعة ومقارنة قاعدة معطيات الوثائق البيومترية المنجزة سلفا مع معطيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بصفة آلية، وبالتالي فإن هذه المقارنة تسمح بالتأكد بصفة آلية من صحة المعلومات الخاصة بطالب الوثيقة -جواز السفر، بطاقة التعريف البيومترية-، من أجل إنجاز هذا الشباك الإلكتروني في تقديمه للخدمات<sup>(1)</sup>، وعلى هذا الأساس سيتم دراسة بطاقة التعريف الوطنية البيومترية (أولا)، جواز السفر البيومترية (ثانيا)، رخصة السياقة البيومترية (ثالثا)، البطاقة الرمادية البيومترية (رابعا).

### أولا: بطاقة التعريف الوطنية البيومترية

تعد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية وثيقة مؤمنة تماما وذات شكل أكثر مرونة طبقا لآخر التطورات التكنولوجية في العالم، حيث تحتوي على شريحة الإلكترونية وصورة رقمية تضمن للمواطنين الإتمام السريع لمختلف الإجراءات اليومية بسبب تقنياتها واستخدامها المتنوعة<sup>(2)</sup>.

لقد قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر بإقرار جملة من الإجراءات، وكذا التقنيات لتمكين الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، وذلك من خلال تطبيق إلكتروني موحد ثم وضعه من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية، يمكن المواطن من القيام بإجراءات الحصول على هذه الوثيقة بداية من تحميل الاستمارة لطلب هذه الوثيقة ومتابعة مراحل معالجتها إلى معرفة موعد استلامها عبر هذا التطبيق الإلكتروني، بحيث يتم انتقال المواطن مرة واحدة على الأكثر إلى مقرات البلدية لأخذ الصورة وكذا البصمات وهذا ما يقلل من الجهد والوقت ويسهل العملية أمام المواطن والموظف على حد سواء، ولتسهيل هذه الإجراءات وتنفيذ مخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الخدمة العمومية وجعلها

(1) رضوان شفيرات، علي بوعبد الله، المرجع السابق، ص 85-86.

(2) سميحة براهيمية، الإدارة الإلكترونية بين الواقع والآفاق، مداخلة أقيمت في إطار المؤتمر الدولي السادس بعنوان، النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، دون ذكر يوم المداخلة، ص 10.

تتميز بالفعالية والشفافية، قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصنة المرفق العام باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة تهدف مجمل هذه الانجازات إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية<sup>(1)</sup>.

### ثانيا: جواز السفر البيوميتري

أخذت هذه الوثيقة -جواز السفر البيوميتري- حصة الأسد من اهتمام وزارة الداخلية والجماعات المحلية، لما تعتره من أهمية بالغة لدى المواطن، وخصت له جانبا خاصا في موقعها الإلكتروني: [http://passe portimtrieur.gov.dz/ar](http://passe.portimtrieur.gov.dz/ar) يختص في الطلب الإلكتروني لجواز السفر، ويتضمن كل المعلومات اللازمة، من استمارة الطلب، الوثائق المطلوبة، معايير الصور اللازمة، وكذا إمكانية متابعة مراحل الحصول على هذه الوثيقة المهمة<sup>(2)</sup>.

أما فيما يتعلق بجواز السفر الإلكتروني والبيوميتري، والذي يعد هو الآخر وثيقة هوية وسفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا وتحتوي بصفة خاصة على صورة رقمية وشريحة إلكترونية، فهو مطابق للمعايير المعمول بها من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني<sup>(3)</sup>، ومن جهتها أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية قرار وقعه الوزير يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيوميتري والجديد فيه أنه بالإمكان تحميل أية استمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الأنترنت وإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الإلكتروني وتعميم استعمال الوسائط الإلكترونية في المعاملات الإدارية<sup>(4)</sup>.

(1) المكي دراجي، راشدة موساوي، المرجع السابق، ص32.

(2) المكي دراجي، راشدة موساوي، المرجع نفسه، ص31.

(3) شهيناز بلحليح، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة، التجربة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة وحكامه محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013/2012، ص93.

(4) بسمة منوار، وهبية مرزوق، المرجع السابق، ص57.

تجدر الإشارة إلى أن عدد جواز السفر البيوميتري وصل حتى سنة 2016 إلى أكثر من 7900.000 جواز سفر<sup>(1)</sup>، حيث سمح هذا الإجراء بتحقيق عدة نتائج نذكر منها:

-تسهيل إجراءات حصول المواطن على مختلف الوثائق الإدارية خلال فترة زمنية قصيرة.

-القدرة على فرض رقابة صارمة على إصدار جوازات السفر من قبل المسؤولين في الدوائر القنصلية.

-استحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية فرق تقنية مجهزة بحقائب بيوميترية متنقلة لبعض الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة<sup>(2)</sup>.

إن إصدار جواز السفر البيوميتري، وضع حيز التطبيق وفقا للقانون رقم 14-03 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بسندات ووثائق السفر<sup>(3)</sup>.

-تمديد صلاحية جواز السفر البيوميتري إلى 10 سنوات للأشخاص البالغين 19 سنة فما فوق.

-عدم اشتراط الإقامة لإيداع ملف طلب جواز السفر البيوميتري.

- جواز السفر الاستعجالي، حيث يحقق للمواطن الحصول على جواز سفر سواء مقيم أو مغترب لأسباب استعجالية طارئة وفق المرسوم التنفيذي رقم 16-58 المؤرخ في 03 فيفري 2016 المتعلق بشروط إعداد إصدار جواز سفر استعجالي<sup>(4)</sup>.

(1) رانية هدار، المرجع السابق، ص 218.

(2) فتيحة فرطاس، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، ع 02، 2016، جامعة الجيلالي بونعامة، عين الدفلى، ص 305.

(4) القانون 14-03، المؤرخ في 24 فيفري 2014، يتعلق بسندات و وثائق السفر، ج ر، ع 16، الصادر في 23 مارس 2014.

(5) المرسوم التنفيذي رقم 16-58، مؤرخ في 30 فبراير 2019، يحدد شروط إعداد وإصدار جواز السفر الاستعجالي، ج ر، ع 07، الصادر في 7 فبراير 2016.

-متابعة إصدار جواز السفر البيوميتري، حيث يمكن للمواطن متابعة مراحل إصدار جواز السفر البيوميتري على بوابة الأنترنت لوزارة الداخلية والجماعات المحلية<sup>(1)</sup>.

### ثالثا: رخصة السياقة البيوميتريّة

تعتبر رخصة السياقة من بين بطاقات الهوية الوطنية والتي تستعمل من طرف المتحصل عليها من أجل سياقة مختلف المركبات حسب تصنيفها، ولكل مواطن الحق في الحصول عليها بمجرد استيفائه الشروط القانونية المطلوبة، ولأجل حصول المواطن على رخصة السياقة لابد من تكوين ملف يحتوى على وثائق محدودة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية أن يجتاز مسابقة لدى إحدى مدارس تعليم السياقة المعتمدة<sup>(2)</sup>.

عرف المشرع الجزائري رخصة السياقة البيوميتريّة في القانون رقم 17-05، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها<sup>(3)</sup>، بأنها ترخيص إداري يؤهل حائزه لقيادة مركبة ذات محرك في المسالك المفتوحة لحركة المرور.

تعد رخصة السياقة دعامة تسمح رخصة السياقة بتسجيل المعلومات التي يحتويها هذا الملف بشكل إلكتروني، ويمكن القيام بتعبير الدعامة مع مراعاة التطورات التكنولوجية، وكان وزير الداخلية والجماعات المحلية من خلال إشرافه على افتتاح الملتقى الدولي حول تكنولوجيات الإعلام والاتصال في خدمة السلامة المرورية الذي تم عقده بتاريخ 20 نوفمبر 2016 بالجزائر العاصمة، قد أكد أن رخصة السياقة الإلكترونية البيوميتريّة ستكون جاهزة قبل نهاية سنة 2016، وسيبدأ العمل بها خلال الفصل الأول من سنة 2017 مضيفا أن بطاقة

(1) عبد الجليل طواهر، يامنة قوارح، المرجع السابق، ص ص 191-192.

(2) وردة خليفي، آليات تسيير الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، ل م د في العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، 2019/2020، ص 189-190.

(3) قانون رقم 17-05، مؤرخ في 16 فيفري 2017، معدل ومتمم بالقانون رقم 14/01، مؤرخ في 19 أوت 2001، يتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، ج ر، ع 12، الصادر في 22 فيفري 2017.

الترقيم الإلكترونية للسيارات ستكون جاهزة قبل نهاية السنة، وسيبدأ العمل بها خلال نفس الفصل<sup>(1)</sup>.

على الرغم من الأهمية الكبرى التي أولتها وزارة الداخلية لمشروع رخصة السياقة الوطنية الإلكترونية البيومترية، والسعي الحثيث لإدخالها حيز التطبيق بصورة من شأنها اختزال الكثير من الإجراءات البيروقراطية التي تواجه المواطن في سبيل استصداره وتجديده لهذه الوثيقة<sup>(2)</sup>.

تم إنشاء نموذج جديد لرخصة السياقة من النوع البيوميترية الإلكتروني والقابل للقراءة آليا، غير أنه لا يزال لحد الآن غير معمول به، حيث يتم إصدار رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية للملفات الواردة في مديريات النقل الولائية والخاصة ب:

- 1- السائقين الجدد الذين نجحوا في اختبارات الحصول على رخصة السياقة النظرية والتطبيقية.
- 2- السائقين الذين تحصلوا على صنف جديد يضاف إلى الصنف أو الأصناف المتحصل عليها سابقا<sup>(3)</sup>.

#### رابعا: البطاقة الرمادية

تم إنشاء قاعدة بيانات وطنية لسجلات المركبات الذي يمكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آلية دون عناء التنقل إلى ولاية التسجيل وذلك من خلال:

- 1- إصدار البطاقات الرمادية للمركبات من خارج الولاية، حيث يتم ذلك في موقع صفحة التأكيد يمكن الوصول إليها من خلال جميع البلديات.
- 2- إنشاء رابط بين الولايات ومحافظات الأمن الولائية للتشاور بخصوص ملف البطاقة الرمادية في الوقت الحالي.

<sup>(1)</sup> موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، [www.interieur.gov.dz](http://www.interieur.gov.dz)، تاريخ الزيارة 12 جوان 2021، على الساعة 13:00.

<sup>(2)</sup> سمية بهلول، المرجع السابق، ص 270.

<sup>(3)</sup> سماح كحل الراس، مونية شوايدية، المرجع السابق، ص 248.

كما أن هناك دراسة جارية لإنتاج البطاقة الرمادية الإلكترونية الأمر الذي سيتيح مراقبة أفضل للسيارات على الطريق، ومن أجل ضمان التواصل المباشر والسهل مع المواطن دون معوقات، وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت تصرف المواطنين الذين يهتمهم الأمر نموذج عقد بيع المركبات موحد يمكن استخراجه مباشرة من الموقع الإلكتروني، وللد من الصعوبات التي يواجهها المواطنون في ترقيم مركباتهم في آجال معقولة يتوجب على ولاية استقبال طلب التأكد من صحة المركبة من ولاية المصدر بواسطة البريد الإلكتروني عن طريق مصالح المديرية الولائية للمواصلات السلكية واللاسلكية من ولاية المصدر بإرسال رسالة التأكيد بنفس الطريقة بدلا من البريد العادي المعمول به<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث

## عراقيل وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في

### المرافق العامة

تم إطلاق مشروع الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة وعصرنة مصالحها على المستوي المركزي والمحلي، لكن التجسيد الفعلي والكلي لهذا المشروع الضخم لم يتم بالصورة التي كانت تصبو لها الدولة الجزائرية كغيره من القطاعات الأخرى، إذ لا تخلو عملية مثل هذا النوع من صعوبات ومصاعب تحد من عملها وتنفيذها، ويمكن تصنيف أهم العراقيل التي تقف أمام التطبيق السليم والشامل والفعال للإدارة الإلكترونية إلى عراقيل إدارية، تشريعية، ومالية، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى عراقيل الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة (الفرع الأول) ثم إلى تحديات تطبيقها (الفرع الثاني).

<sup>(1)</sup> سماح كحل الراس، مكية شوايدية، المرجع السابق، ص ص 249-250.

### الفرع الأول: عراقيل تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة

للإدارة الإلكترونية عدة مميزات تتميز بها، ولكن لها عدة صعوبات وعراقيل منها العراقيل الإدارية (أولاً) العراقيل التشريعية (ثانياً) العراقيل المالية (ثالثاً) والعراقيل التقنية (رابعاً)

#### أولاً-العراقيل الإدارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة

تتمثل العراقيل -الصعوبات- الإدارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة فيما

يلي:

1-ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الهيئات المركزية لبرامج الإدارة الإلكترونية.

2-ضعف الدعم السياسي الذي ينجم عنه تخبط إداري، الذي من شأنه أن يؤدي إلى مقاطعة تعميم مبادرة الإدارة الإلكترونية أو تبديل وجهتها، إذ يشكل هذا العنصر عنصراً خطيراً على مشروع الإدارة الإلكترونية.

3-المقاومة الهائلة من قبل فئة واسعة من الموظفين الحكوميين في القطاع الذين يخشون على عملهم المستقبلي، بعد تبسيط الإجراءات وتنظيم العمليات الحكومية

4-عدم القيام بالتغييرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الإلكترونية من إضافة أو دمج بعض الإدارات والهيئات.

5-إختلاف نظم وأساليب الإدارة وغياب التنسيق حتى داخل القطاع الواحد.

6-ضعف اهتمام السلطات العليا لتقييم و متابعة تطبيق الإدارة الإلكترونية<sup>(1)</sup>.

(1) عبد الرزاق لعمارة، الإدارة الإلكترونية للمرفق العام في الجزائر، الواقع والمأمول، قطاع العدالة نموذجاً، مداخلة أقيمت في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، دون ذكر يوم الملتقى، ص15.

### ثانيا: العراقيل التشريعية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة

تتمثل العراقيل التشريعية فيما يلي:

1-التأخير في وضع الإطار القانوني والتنظيمي المطلوب الذي يشكل أساسا لأي عملية تطبيق للإدارة الإلكترونية.

2-عدم ملائمة القوانين والأنظمة المعمول بها لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

3-صعوبة إيجاد بيئة تشريعية وقانونية تناسب تطبيقات العمل الإلكتروني لما يطلبه ذلك من وقت وجهد كبيرين.

4-غياب التشريعات التي تنظم و تعاقب على عمليات تخريب واختراق برامج الإدارة الإلكترونية<sup>(1)</sup>.

### ثالثا: العراقيل المالية لتطبيق الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة

تتمثل العراقيل المالية فيما يلي:

1-عدم وجود الموارد اللازمة لتغطية وتمويل نفقات عملية الإدارة الإلكترونية، لاسيما في حال تدني العائدات المالية للدولة، ووجود ميزانيات ثابتة ترصد لهذه العمليات يتم فيها تحديد أوجه الإنفاق.

2-محدودية الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج التكوين لفائدة المعنيين بتطبيق وتنفيذ العمليات الإلكترونية.

3-ارتفاع تكاليف توفير البنية التحتية من شراء الأجهزة والبرامج التطبيقية وإنشاء المواقع وربط الشبكات.

(1) عبد الرزاق لعمارة، المرجع السابق، ص16.



4-ارتفاع تكلف استخدام الشبكة العالمية للإنترنت.

5-ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة للحواسيب الآلية<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً: العراقيل التقنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة

تتمثل العراقيل التقنية فيما يلي:

1-نقص القدرات على صعيد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2-سرعة تقادم أجهزة وبرامج الحاسوب الآلي نظراً للتطور السريع في هذا المجال.

3-عدم الجاهزية لاعتماد هذا النوع من العمليات الإلكترونية على صعيد توفر البنية التحتية،كالشبكات و أمن المعلومات على شبكة الأنترنت.

4-ضعف النسبة التحتية للاتصالات إذ تتطلب تطبيقات الإدارة الإلكترونية توفر وسائل الاتصال المختلفة بالشكل الكافي و قدرتها الاستيعابية الكبيرة<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الثاني: تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة

للإدارة الإلكترونية عدة تحديات تطبق في المرافق العامة تتمثل في التحديات المالية والتقنية، والتحديات الإدارية والبشرية، وبناء على ماسبق سنقوم بدراسة التحديات المالية والتقنية (أولاً) ثم نتطرق إلى التحديات الإدارية والبشرية (ثانياً).

#### أولاً-التحديات المالية والتقنية

1-توفير بنية تحتية قوية وبمستوى عالي للمعلومات والاتصالات.

(1) عبد الرزاق لعمارة، المرجع السابق ، ص16.

(2) عبد الرزاق لعمارة، المرجع نفسه ، ص16-17.

- 2- وجوب إعداد إستراتيجية مسبقة للإصلاح الإداري والتحول الرقمي تأخذ بعين الاعتبار أسوأ الاحتمالات بما فيها الفشل والأزمات التي يمكن إن تشكل عائقا في التغيير والتطوير.
- 3- تجديد الوسائل والأجهزة الضرورية للتحويل الإلكتروني، والتخلص من الوسائل التي أصبحت لا تتكيف مع ما استجد من تغيرات في مجال الاتصالات والبرمجيات.
- 4- ضرورة تأمين المعلومات والشبكات من أي اختراق أو عبث أو تخريب يأتي عليها.
- 5- توحيد الأجهزة المستخدمة ومواصفاتها في الإدارة الواحدة وفي المكتب الواحد لتسهيل الربط والتواصل فيما بينها.
- 6- تخصيص مبالغ مالية تتناسب وأهمية التحويل إلى علم تكنولوجيات الاتصالات الحديثة<sup>(1)</sup>.

### ثانيا-التحديات الإدارية والبشرية

- 1- ضرورة وجود مرونة إدارية تستوعب كل التغيرات والمستجدات
- 2- الاستيعاب الجيد للتطور التكنولوجي وأهمية استخدامه من طرف العديد من الإداريين.
- 3- تطوير المنظومة القانونية بخلق إطار تشريعي يحتضن بيئة التحويل إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية، وتعديل ما هو موجود بما يتماشى وهذه البيئة لضمان حقوق المستفيدين من الخدمات الإلكترونية
- 4- توفير مرتكز التدريب والتكوين للموظفين مما يوفر مورد بشري مؤهل
- 5- غرس الوعي المعلوماتي والحاسوبي لدى المواطنين لتسهيل التجاوب مع التحويل الإلكتروني<sup>(2)</sup>.

(1) عبد الرزاق لعمارة، المرجع السابق، ص 17.

(2) عبد الرزاق لعمارة، المرجع نفسه، ص 17-18.

خاتمة

## خاتمة

في ختام هذه الدراسة يعتبر المرفق العام الإلكتروني واجهة جديدة لتعاملات الحكومة تتبى عن الوعي بأهمية التحكم في التكنولوجيا و مواكبة التطورات، كما تعتبر من بين الآليات الحديثة لترشيد النفقات العمومية وتسيير المرافق العامة، وتقديم الخدمات في شكل إلكتروني من أجل راحة المواطنين، وريح الوقت والجهد وتجاوز الحدود الجغرافية واستمرارية العمل طيلة ساعات اليوم وأيام الأسبوع دون انقطاع عن العمل.

حرصت الدولة الجزائرية على إدخال تقنيات جديدة ومتطورة في تسيير المرافق العامة لكونها الأقرب إلى المواطن، وذلك من خلال الولوج إلى الإدارة الإلكترونية بدل الإدارة التقليدية. أصبحت الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية يجب السعي لتطبيقها في كل الدول الذكية، ويحتاج تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية إلى توفير الأعداد الكافية من العاملين المؤهلين المدربين على ممارسة هذه النوعية الجديدة من العمل، وتجهيز الأجهزة والمعدات الإلكترونية اللازمة لوضع هذه الإدارة موضع التنفيذ.

وبعد الدراسة والتحليل لمختلف الإشكالات المثارة لموضوع الدراسة نتوصل إلى جملة من النتائج والاستنتاجات التالية :

- تطبيق الإدارة الإلكترونية على المرفق العام يعود لسببين، من جهة كون الإدارة الإلكترونية وسيلة لدعم أداء المرفق العام، ومن جهة أخرى كون النفع العام أو إشباع الحاجات العامة هي نقطة إرتكاز وهدفا مشتركا بين الإدارة الإلكترونية والمرفق العام.
- تبني المرافق العامة لنظام الإدارة الإلكترونية يرفع من كفاءة خدماتها، ويزيد سرعة المعاملات ويقلل من التكاليف.
- تطبيق الإدارة الإلكترونية يضمن من التخلص من عقبة الصفوف والطوابير.
- الإدارة الإلكترونية تجسيد فعلي لمبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتعديل.

- حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال التحول إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية في العديد من القطاعات وفي دراستنا هذه تناولنا قطاعي العدالة والبلدية، كما شهدت الخدمة العمومية المقدمة تطورا ملحوظا من خلال القضاء على جزء كبير من الإجراءات البيروقراطية المكرسة سابقا في عهد الإدارة التقليدية.
- إن خيار التحول إلى عصرنة العمل الإداري داخل الإدارات الجزائرية لا رجوع فيه، وهو ما تؤكد عزم الحكومة الجزائرية في توسيع وتعميم سياسة العصرنة في جميع القطاعات، ومن بين القطاعات التي نالت حظها منها نجد قطاع العدالة وقطاع البلدية، فمن مظاهر عصرنة العدالة نجد السوار الإلكتروني، ونظام المحاكمة عن بعد... إلخ، أما فيما يخص مظاهر عصرنة البلدية نجد رقمنة الحالة المدنية، والوثائق البيومترية كبطاقة التعريف وجواز السفر... إلخ.
- لكن يبقى المرفق العمومي الإلكتروني يعتره عدة عوائق، لتكريسه، تكريسا حقيقيا في الجرائر وعليه نتقدم بالتوصيات التالية:
- السعي إلى تهيئة الإطار القانوني والتشريعي الملائم وسد مختلف الثغرات القانونية والتأخيرات في مجال تنظيم وتأطير المعاملات الإلكترونية.
- تطوير البنية الأساسية لنجاح الإدارة الإلكترونية في أداء عملها، و ذلك من خلال توفير نظم الاتصالات الفعالة لنقل البيانات والمعلومات وتدفعها من المؤسسات والمرافق العامة إلى المواطنين واستخدامها وانتشارها على نطاق واسع، وتدريب العاملين والقوى العاملة على أساليب التعامل والتكيف مع التكنولوجيا المتطورة وحثهم على الاستفادة القصوى منها.
- تكثيف الدورات التكوينية للعاملين تماشيا مع التطورات التكنولوجية الحديثة، وهو ما يحقق ثقة العامل بنفسه مما ينعكس إيجابا على رفع الروح المعنوية في أداء العمل.
- العمل على ترسيخ مفهوم التطور و تفعيله بآليات حديثة ضمن ثقافة المواطن لأن نجاح الإدارة الإلكترونية يعتمد أساسا على استجابة جميع الأطراف فيه.

- وضع برامج وخطط إستراتيجية تتماشى مع التكنولوجيات الحديثة والمتطورة والسهر على تنفيذها لتطبيق إدارة الكترونية تتماشى والمقاييس العالمية.
- نشر الثقافة المعلوماتية، بتوفير أجهزة الحاسوب وتمكين المواطن من الاشتراك في شبكة الانترنت، وهذا عن طريق تخفيض التكاليف وجعلها في متناول المواطنين للقضاء على مشكلة الأمية الرقمية.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
- خالد خليل الظاهر، القانون الإداري، النشاط الإداري، دون ذكر رقم الطبعة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 1997.
- داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، د ط، منشآت المعارف، مصر، 2007.
- سعاد الشرقاوي، القانون الإداري، د ط، دار النهضة العربية، مطبوعات جامعة القاهرة مصر، 1984.
- سوسن زهير المهدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع 2011.
- الطيب بلعيز، اصلاح العدالة في الجزائر (الانجاز والتحدي)، دار القصبية الجزائر، 2008.
- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، د ط، دار الجامعة الجديدة، 2008.
- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، ط2، جسور النشر و التوزيع، الجزائر 2007.
- مازن ليلو راضي، الوسيط في القانون الإداري، طبيعة القانون الإداري، التنظيم الإداري الضبط الإداري، المرفق العام، الوظيفة العامة، الأموال العامة، القرار الإداري، العقود الإدارية، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2013.
- محمد أمين بوشياخ، المرفق العام في الجزائر، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- محمد جمال مطلق الذبيبات، الوجيز في القانون الإداري، ط1، الدار العلمية والدولية، للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.



- نسرين شريقي وآخرون، القانون الإداري التنظيم الإداري والنشاط الإداري، د ط، دار بلقيس، الجزائر 2014.

ثانيا: الرسائل و المذكرات الجامعية

### 1- رسائل الدكتوراه

- رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتقنية المحلية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018/2017.

- سمية بهلول، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص إدارة محلية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018/2017.

- عفاف وحشي، أثر التسيير العمومي الحديث على كفاءة الإدارة العدلية، دراسة ميدانية بوزارة العدل الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2018/2017.

- لمياء خزار، الحكومة الإلكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، 2018-2017.

- محمد العداني، الإشكالات القانونية لإعتماد الحكومة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في الحقوق، تخصص القانون العام المعقد، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019

- وردة خليفي، آليات تسيير الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، باتنة، 2020/2019.

## 2- المذكرات الجامعية

### أ. مذكرات الماجستير

- إبراهيم عبد اللطيف الغوطي، متطلبات نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر الإدارة العليا في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006.
- رشاد خضير وحيد الدايني، أثر الإدارة الإلكترونية ودور تطوير الموارد البشرية في تحسين أداء المنظمة، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط عمان، الأردن، 2010.
- عبد الكريم عشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2010/2009.

### ب. مذكرات الماستر

- بسمة منوار، وهيبة مرزوق ، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية- دراسة حالة- بلدية مشدالة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017.
- رضوان شفيرات، علي بوعبد الله، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل خدمات الادارة المحلية، دراسة حالة بلدية الشفة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018/2017.
- شهيناز بلحيلح، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة، التجربة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة وجماعات

- محلية، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013/2012.
- فاطمة الزهراء عشير ، المرافق العامة في ظل نظام الإدارة الإلكترونية- دراسة حالة- (مركز التكوين المهني والتمهين ماسرى)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم 2019/2018.
- عبد الغني لمقدم، عبد الفتاح مدلل ، الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، قطاع العدالة نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي 2017/2016.
- محمد عزوز الطيب، عامر سعودي ، تأثير الإدارة الإلكترونية على أداء وتحسين سير المرفق العام- دراسة حالة- مصلحة الوثائق البيومترية لبلدية مقرة ولاية المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017/2016.
- مصطفى باحو، عبد القادر عزيزي، المرفق العام ورهان تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018.
- مهوبي سلمى، إصلاح العدالة في الجزائر 1999-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص دولة ومؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015.
- نعيمة ماحي، الإدارة الإلكترونية وتأثيراتها على تسيير المرفق العام في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018.
- نها العمري ، دور الإدارة الإلكترونية في سير المرفق العام، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016.

## ثالثا: المقالات والمجالات

- أحمد بن زيان، "عبد الحالي حاحة، عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، ع03 2018/2017، ص ص 221/197.
- أمينة بواشري ، سالم بركاهم، "الإصلاح الإداري في الجزائر (عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017)"، المجلة العلمية، المجلد 06، ع11، جانفي 2018، جامعة الجزائر3، ص ص 237/202.
- بوعلام طوبال، وليد زرقان، "علاقة الإدارة الإلكترونية بالمبادئ العامة التي تحكم سير المرافق العمومية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس، ع2، جوان 2020، جامعة سطيف2، ص ص 471/456.
- خيرالدين فايز، "تطورات المرفق العام وتفويضاته في الجزائر"، مجلة السياسة العلمية، ع 01، جوان 2020، جامعة الجزائر 01، ص ص 155/131.
- سعيدة عزوز، نسيمة مقبل، "عصرنة المرفق العمومية في الجزائر، الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجا"، المجلة الجزائرية العمالية العامة، ع08، ديسمبر 2018، جامعة أبو بكر بلقايد، ص ص 160/135.
- سماح كحل الراس، منية شوايدية، "دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، ع02، سنة 2021، ص ص 254/236.
- سمية يحيوي ، "عصرنة المرفق العام في الجزائر، رقمنة البلدية نموذجا"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، مجلد06، ع01، سنة 2020 جامعة ابن خلدون تيارت، ص ص 49/41.
- سمير عماري، "صعوبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي دراسة ميدانية لأراء عينة من الموظفين الإداريين بجامعة محمد بوضياف مسيلة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع 17، 2017، ص ص 89/71.

- صبرينة بوبكر، حفيظة خماسية، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية قطاع العدالة نموذجاً"، مجلة الباحث في الحقوق و العلوم السياسية، ع2، 2019، ص ص 204-230.
- طاهر شليحي، ربحية قرينعي ، "الإدارة الإلكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات، عرض مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، ع02، سنة 2015، جامعة المسيلة، ص ص 184/203.
- عبد الجليل طواهير، يامنة قوارح، "دور عصرنة الخدمة العمومية في تحسين أداء المورد البشرية قطاع الجماعات المحلية"، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت المجلد 01، ع02، ديسمبر 2020، ص ص 187/205.
- عبد القادر موفق، "البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 15، ع01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 30 جوان 2015، ص ص 175/190.
- عبد اللطيف والي، "المرفق العام الإلكتروني لخدمة عمومية فعالة"، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 12، ع 2، 28 سبتمبر 2019، جامعة محمد بوضياف، ص ص 27/49.
- عماد بوقلاش ، عبد الحفيظ بنور ، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة لعصرنة الإدارات العمومية في الجزائر قطاع العدالة نموذجاً"، مجلة المؤسسة، ع06، 2017، ص ص 95/117.
- فاتح مزيتي، "مظاهر رقمنة مرفق العدالة و أثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين"، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات و المعلومات، ع04، 31 ديسمبر 2019، ص ص 17-33.
- فاكية سقني، "أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم لسير المرفق العام" مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، ع2، مارس 2020، جامعة سطيف، ص ص 274/289.

- فتيحة فرطاس، "عصرنة الادارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، ع02، 2016، جامعة الجيلالي بونعامة، عين الدفلى ص ص322/305.
- محمد أمين دنداني، "جودة و أفاق الخدمة العمومية بالجزائر في ظل الحكومة الإلكترونية والنقالة"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، د س ن، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص ص28/06.
- مراد لمين، " أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام"، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، ع05، مارس 2019، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، ص ص66/54.
- مصطفى عبد اللطيف، زاويد لزهاري، نفيسة حجاج ، "البلدية الإلكترونية أداة لتجويد الخدمة ورؤية مستقبلية واعدة، تجربة بلدية دبي وإمكانية الاستفادة منها"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد02، ع01، جوان 2018، جامعة خنشلة، ص ص142/124.
- المكي دراجي ، راشدة موساوي ، "دور الإدارة الإلكترونية في تطور الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، دراسة نموذجية قطاعي العدالة، الداخلية والجماعات المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع17، جانفي 2018، جامعة حمة لخضر، الوادي، ص ص37/24.
- نادية سلامي، "الإدارة الإلكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد20، ع4، عباس لغرور، خنشلة، 2015، ص ص204/184.
- نجوى حسناوي، "مشروع الوثائق الأرشيفية بمصلحة أرشيف بلدية برج منايل ولاية بومرداس"، مجلة علم المكتبات، ، مجلد05، ع01، د س ن، جامعة الجزائر02، ص ص55/37.

رابعاً: المداخلات

- حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز للقطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2009.
- عبد الرزاق لعامرة، الإدارة الإلكترونية للمرفق العام في الجزائر، الواقع والمأمول، قطاع العدالة نموذجاً، مداخلة أقيمت في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة د س ن.
- علي مختاري، المرفق العام الإلكتروني في الواقع والمأمور، مداخلة أقيمت في إطار الملتقى الدولي الموسوم بالنظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، د س ن.
- كمال النقيب، أهمية الحكومة الإلكترونية في ترشيد وتخفيف التكاليف الحكومية ودورها في معالجة الفساد المالي والإداري مداخلة أقيمت في إطار المؤتمر الموسوم بالحكومة الإلكترونية مع تحقيق الإدارة الرشيدة، العدد 127، عمان، 2010.
- ليندة أونيسي، عبد الكريم ثافزنت، المبادئ الضابطة للمرفق العام الإلكتروني، مداخلة أقيمت في إطار الملتقى العالمي الدولي الموسوم بالنظام قانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع تحديثات آفاق، كلية الحقوق والعلوم، جامعة عباس لعزوز، د س ن.
- ماجد راغب الحلو، الحكومة الإلكترونية والمرافق العامة، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، منظم المؤتمر، أكاديمية شرطة دبي مركز البحوث والدراسات، الإمارات العربية المتحدة، دبي.
- محمد جباينة، متطلبات التحول من نمط الإدارة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية في الإدارات العمومية الجزائرية، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي الموسوم بمتطلبات إرساء حكومة إلكترونية في الجزائر، دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 02 الجزائر، 2013.

- نعيمة ماحي، الإدارة الإلكترونية وتأثيراتها على تسيير المرفق العام في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018.

- وليد حسني، القيم الجديدة للاتصال العمومي في المرفق الإلكتروني، مداخلة أقيمت في المؤتمر الدولي الموسوم بالنظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، د س ن.

### خامسا: النصوص القانونية

#### 1. الدساتير

- رقم 97/76، مؤرخ في 22 نوفمبر 1976،، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، ج ر، ع 94، الصادر في 24 نوفمبر 1976، معدل و متمم.

- مرسوم رئاسي رقم 18/89، مؤرخ في 28 فبراير 1989، يتعلق بنشر تعديل الدستوري الموافق عليه في إستفتاء 23 فبراير 1989، ج ر، ع 9، الصادر بتاريخ 1 مارس 1989.

- مرسوم رئاسي رقم 251/20، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بالتعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020، ج ر، ع 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.

#### 2. النصوص التشريعية: (الأوامر والقوانين)

- أمر رقم 58/75، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، ج ر ع 78 الصادر في 30 سبتمبر 1975، معدل و متمم.

- القانون 03-14، المؤرخ في 24 فيفري 2014، يتعلق بسندات و وثائق السفر، ج ر ع 16، الصادر في 23 مارس 2014.

- قانون رقم 03/15، مؤرخ في 01 فيفري 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، ج ر ع 06 الصادر في 10 فيفري سنة 2015.



- قانون رقم 04/15، مؤرخ في 01 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، ج ر، ع06، الصادر في 10 فبراير 2015.
- قانون رقم 05/17، مؤرخ في 16 فيفري 2017، يتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، معدل و متمم، ج ر، ع12، الصادر في 22 فيفري 2017.
- قانون رقم 01/18، المؤرخ في 30 جانفي 2018، المتعلق بتنظيم السجون، ج ر، ع05، الصادر في 30 جانفي 2018.

### 3. النصوص التنظيمية

- مرسوم رئاسي رقم 234/99، مؤرخ في 19 أكتوبر سنة 1999، يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، ج ر، ع74، الصادر في 20 أكتوبر 1999.
- المرسوم التنفيذي رقم 411/02، المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، المتضمن إنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة و متابعتها، ج ر، ع 80، الصادر في 4 ديسمبر 2002.
- مرسوم تنفيذي رقم 333/04، مؤرخ في 24 أكتوبر 2004، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل، ج ر، ع 67، الصادر في 24 أكتوبر 2004
- المرسوم التنفيذي رقم 16-58، مؤرخ في 30 فبراير 2019، يحدد شروط إعداد وإصدار جواز السفر الإستعجالي، ج ر، ع 07، الصادر في 7 فبراير 2016.

### سادسا: المواقع الإلكترونية

- وزارة العدل، التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في السجلات القنصلية للحالة المدنية لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج، متاحة على الموقع <https://www.mjjustice.dz/ar/>، تاريخ الاطلاع، 07 جوان 2021 على

الساعة 13:12

- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، [www.interieur.gov.dz](http://www.interieur.gov.dz)، تاريخ الإطلاع 12 جون 2021 على الساعة 13:00.

# الفهرس

## الفهرس

رقم الصفحة	فهرس المحتويات
	شكر وتقدير
	إهداء
أ	مقدمة
5	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمرفق العام الإلكتروني
6	المبحث الأول: مفهوم المرفق العام الإلكتروني
6	المطلب الأول: تعريف المرفق العام الإلكتروني
6	الفرع الأول: المعنى التقليدي للمرفق العام الإلكتروني
7	أولاً: المعيار العضوي أو الشكلي
8	ثانياً: المعيار الموضوعي أو المادي
10	ثالثاً: الجمع بين العياريين
11	الفرع الثاني: المعنى الحديث للمرفق العام الإلكتروني
13	المطلب الثاني: خصائص وعناصر المرفق العام الإلكتروني
13	الفرع الأول: خصائص المرفق العام الإلكتروني
13	أولاً: سرعة الإنجاز
14	ثانياً: زيادة الإتقان
14	ثالثاً: تخفيض التكاليف
15	رابعاً: تحقيق الشفافية
15	خامساً: تبسيط الإجراءات
16	الفرع الثاني: عناصر المرفق العام الإلكتروني
16	أولاً: تحقيق المنفعة العامة
17	ثانياً: إرتباط المشروع بالإدارة
17	ثالثاً: وجود امتيازات السلطة العامة

18	المطلب الثالث: أهداف المرفق العام الإلكتروني
19	الفرع الأول: الأهداف قريبة المدى للمرفق العام الإلكتروني
19	أولاً: دقة البيانات وتلخيص الإجراءات الإدارية
20	ثانياً: ترشيد الأيدي العاملة وتخفيف التكاليف
20	ثالثاً: التخلص من حدة البيروقراطية وتوفير الشفافية الإدارية
21	الفرع الثاني: الأهداف البعيدة للمرفق العام الإلكتروني
21	أولاً : تحسين أداء المنظمة
22	ثانياً : الحد من التعقيدات الإدارية
22	ثالثاً : تحسين عملية صنع القرار
22	رابعاً : تحسين العلاقات داخل المنظمة
23	خامساً: تغيير صورة المنظمات
24	المبحث الثاني: مبادئ المرفق العام الإلكتروني
25	المطلب الأول: مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد
25	الفرع الأول: قيمة مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد
26	الفرع الثاني: تعريف مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد
26	الفرع الثالث: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ سير ودوام المرفق العام
27	أولاً : التطبيق المحكم لمبدأ سير ودوام المرفق العام
31	ثانياً: إنجاز المعاملات دون عناء
32	المطلب الثاني: مبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني
32	الفرع الأول: الأساس القانوني لمبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني
34	الفرع الثاني: النطاق مبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني
34	أولاً: النطاق الشخصي
35	ثانياً: النطاق الموضوعي
35	الفرع الثالث: المراد بالمساواة في تطبيقات مبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني
36	الفرع الرابع: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ المساواة أمام المرفق العام

36	أولاً: الإلمام بالمعرفة والدارية الإلكترونية
37	ثانياً: حياد المرفق العام الإلكتروني
38	ثالثاً: مساعدة الدولة على كفالة المساواة
39	رابعاً: ظهور تطبيقات جديدة للمساواة النسبية
40	المطلب الثالث: مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير
40	الفرع الأول: تكيف مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير مع الظروف الجديدة
41	الفرع الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على تطبيق مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير مع الظروف الجديدة
43	<b>الفصل الثاني : تطبيقات المرفق العام الإلكتروني</b>
44	المبحث الأول: رقمنة قطاع العدالة في الجزائر
44	المطلب الأول: تطور رقمنة قطاع العدالة في الجزائر
44	الفرع الأول: إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة
46	الفرع الثاني: استحداث المديرية المركزية لعصرنة العدالة بوزارة العدل
47	الفرع الثالث: وضع أرضية مناسبة للولوج لعالم الإدارة الإلكترونية
47	أولاً: انجاز أرضية أنترنت
47	ثانياً: إنشاء موقع الكتروني
49	ثالثاً: إنشاء بوابة القانون
49	المطلب الثاني مظاهر: رقمنة قطاع العدالة في الجزائر
49	الفرع الأول: تطوير الخدمة القضائية عن بعد
50	أولاً: إنشاء المركز الوطني لصحيفة السوابق العدلية
51	ثانياً: واستخراج شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الأنترنت
51	ثالثاً: آلية التصديق الإلكتروني للأخطاء الواردة في السجلات المدنية للجزائريين المولودين بالجزائر والمقيمين بالخارج

55	الفرع الثاني: تطوير آليات التسيير الرقمية
55	أولاً: نظام تسيير الموارد البشرية لموظفي العدالة
56	ثانياً: نظام تسيير فئة- تسيير مساعدي العدالة
57	ثالثاً: نظام التسيير والمتابعة الآلية للمحبوسين
58	رابعاً: نظام تسيير الأوامر بالقبض
58	خامساً: نظام التسيير بواسطة الأرشيف الإلكتروني والمحادثة المرئية
60	المبحث الثاني: رقمنة قطاع البلدية في الجزائر
60	المطلب الأول: تجسيد مشروع رقمنة البلدية في الجزائر
62	الفرع الأول: الفوائد الاقتصادية للبلدية الإلكترونية
63	الفرع الثاني: الفوائد الإدارية للبلدية الإلكترونية
64	المطلب الثاني: آليات تجسيد مشروع رقمنة البلدية في الجزائر
64	الفرع الأول: رقمنة سجل الحالة المدنية
65	أولاً: تأسيس السجل الوطني للحالة المدنية
66	ثانياً: أهداف إنشاء السجل الوطني الإلكتروني للحالة المدنية
67	الفرع الثاني: رقمنة الوثائق البيومترية
68	أولاً: بطاقة التعريف الوطنية البيومترية
69	ثانياً: جواز السفر البيومتري
71	ثالثاً: رخصة السياقة البيومترية
72	رابعاً: البطاقة الرمادية البيومترية
73	المطلب الثالث: عراقيل وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة
74	الفرع الأول: عراقيل تطبيق الإدارة الإلكترونية في
74	أولاً: العراقيل الإدارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة
75	ثانياً: العراقيل التشريعية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة
75	ثالثاً: العراقيل المالية لتطبيق الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة
76	رابعاً: العراقيل التقنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة

76	الفرع الثاني: تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة
76	أولاً: التحديات المالية والتقنية
77	ثانياً: التحديات الإدارية والبشرية
79	خاتمة
83	قائمة المراجع
94	فهرس المحتويات